الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الأولى
الجلسة ٢٩
المعقودة يوم الأربعاء
١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر حرفي للجلسة التاسعة والعشرين

الرئيس:	السيد العربي	(مصر)
ثم:	السيد سوه (نائب الرئيس)	(جمهورية كوريا)
ثم:	السيد العربي (الرئيس)	(مصر)
ثم:	السيد سوه (نائب الرئيس)	(جمهورية كوريا)
ثم:	السيد باتوكاليو (نائب الرئيس)	(فنلندا)

UN/SA COLLECTION

المحتويات

جلسة خاصة مكرسة للنظر في تقرير الأمين العام الصادر في إطار بند جدول الأعمال ٦٣ (و) المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" (A/C.1/47/7)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.1/47/PV.29
26 December 1997
ARABIC

92-61814

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

جلسة خاصة مكرسة للنظر في تقرير الأمين العام الصادر في إطار بند جدول الأعمال ٦٣ (و) المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" (A/C.1/47/7)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا لقرار اللجنة المتخذ في جلستها الـ ٢٦ يوم الخميس ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، يكرس اجتماع هذا الصباح للنظر في تقرير الأمين العام المقدم في إطار البند ٦٣ (و) بعنوان "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة (A/C.1/47/7).

المتكلم الأول هو وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد فلاديمير بتروفسكي وأعطيه الكلمة الآن.

السيد بتروفسكي (وكيل الأمين العام للشؤون السياسية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني أن تتاح لي فرصة جديدة لمخاطبة اللجنة الأولى في هذه الدورة. ولقد حققت اللجنة بالفعل ياسيدي، تحت قيادتكم الحكيمة، نتائج ملموسة، كما أن المناقشات كانت من وجهة نظري، ملهمة وبنّاءة.

في هذه المرحلة من أعمال اللجنة أود أن استرعي انتباه المندوبين الموقرين من جديد الى التقرير المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة"، الذي قدمه الأمين العام مؤخرا الى اللجنة. ويوضح التقرير كيف يمكن أن تصبح المنظمة العالمية أداة فعالة لترجمة التوافق الدولي في الآراء حول قضايا نزع السلاح الى حقيقة واقعة، وأن تحقق بالتالي هدفها المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين، الذي هو لُب الميثاق.

في ميدان نزع السلاح نواجه تحديا مزدوجا يتمثل في المشاكل والهيكل. ويكمن الرد على الجزء الأكبر من هذا التحدي في المفاهيم الثلاثة الواردة في التقرير وهي: الاندماج وشمولية المنحى وإعادة التنشيط.

ولتحقيق نزع السلاح الحقيقي النووي والتقليدي على حد سواء، ينبغي إدماجه في هيكل أوسع نطاقا لنظام دولي للسلم والأمن الى جانب الشواغل الاقتصادية والاجتماعية، وينبغي للجهود الرامية الى تسوية الصراعات - الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلم، وحفظ السلم، وبناء السلم، أن تسير جنبا الى جنب مع تنظيم الأسلحة ونزع السلاح. وعلينا أن نأخذ بشمولية المنحى في نزع السلاح وأن نشرك جميع الدول في هذه العملية. ويعد مشروع الاتفاقية الخاصة بفرض حظر شامل على الأسلحة الكيميائية أحد الأمثلة على عملية شمولية المنحى. وبالطبع فإننا نحتاج الى البناء على الإنجازات السابقة في مجال تنظيم

الأسلحة ونزع السلاح، وإعادة تنشيطها. ويشكل النظام القائم للاتفاقات والمعاهدات قاعدة متينة للمزيد من الإنجازات.

أما التحدي الخاص بالهيكل، فقد أثار الأمين العام بعض القضايا الهامة والملحة في تقريره التي يجب، في رأيي، أن تتناولها هذه اللجنة. وأفكر على وجه خاص في إعادة تقييم الآلية الدولية لمفاوضات نزع السلاح. ويعد الإصلاح والتجديد وإعادة التنشيط جزءا من حياة أي منظمة من المنظمات.

وقد يكون مفهوم إعادة التنشيط مفيدا على وجه الخصوص في هذا الشأن. وكمثل عملي على ذلك أود أن أشير الى أعمال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لعام ١٩٧٨ والأوراق التي عرضت عليها.

وقد قيل في إحدى المناسبات إن وثائق الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح تمثل "إنجيل" نزع السلاح. وفي الواقع، إذا ما قمنا باستعراض هذه المادة لرأينا أنها تتضمن ثروة من الأفكار حان وقتها أخيرا. ووثائق الدورة ليست وحدها بالغة الأهمية بل أن مرافقها أيضا لها أهمية كبيرة.

وبينما ننظر في مسألة الآلية الأوسع نطاقا، نرى أن مما يشجعنا أن اللجنة قد عززت هذا العام فعالية أعمالها بصورة ملحوظة. فللمرة الأولى تعقد مناقشة مشتركة لبنود جدول الأعمال الخاصة بنزع السلاح وبنود جدول الأعمال الخاصة بالأمن الدولي، الأمر الذي ربما يتعين علينا أن نعتبره تنفيذا عمليا لمفهوم الاندماج. وقد تناقص أيضا بصورة ملحوظة عدد مشاريع القرارات المعروضة للموافقة عليها. بيد أنها ليست سوى خطوات أولية وبالغة الحذر في الاتجاه الصحيح.

وأود أن أقول للجنة بصراحة تامة أن ليست لدينا وصفات جاهزة لإعادة تنظيم آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وبدلا من ذلك، نقترح القيام ببحث مشترك على أساس تجربة الماضي ورؤية جديدة للعام. والنية الوحيدة الثابتة حقا لدينا هي أن نعزز مكتب شؤون نزع السلاح بإدارة الشؤون السياسية ليصبح محور أنشطة الأمانة العامة في هذا الميدان. ونعرب عن جزيل شكرنا لإسهامه في الحملة العالمية لنزع السلاح التي لا تزال تمثل نشاطنا الرئيسي. ونعتقد أنه بينما يواصل مكتب شؤون نزع السلاح تجربته السليمة في مجال نشر المعلومات والدراية بنزع السلاح في مختلف المناطق بالعالم، عليه أن يزيد من توجهه العملي. وفي هذا السياق، فإن لسجل الأسلحة الذي سيدخل حيّز النفاذ في الربيع المقبل أهمية خاصة. ونحن نحتاج الى دعم قوي من الدول الأعضاء حتى يتحقق لنا النجاح في تنفيذه.

وفي رأيي، ينبغي أن يكون محور تركيز جهود اللجنة في العالم المتغير مضمون قضايا نزع السلاح والأمن الدولي بدلا من الشكل: فعليها أن تمضي بجرأة الى الأمام وأن تدلل على اتباع نهج غير تقليدي وخلاق. وثمة مشكلة ملحة تتمثل في الربط بين تدابير نزع السلاح وبين الجهود الرامية الى تسوية الصراعات الإقليمية وأعمال الدبلوماسية الوقائية. ولقد اتخذنا توا الخطوة الأولى في هذا الاتجاه بتناول أمور تتعلق بالدبلوماسية الوقائية وصنع السلم في أوروبا وآسيا.

ومن الأهمية البالغة أيضا أن ننظر في القضايا الجديدة التي بدأت تظهر على جدول أعمال نزع السلاح. وكما ذكرت، ثمة مجموعة جديدة تماما مما يسمى بقضايا ما بعد نزع السلاح، وهي قضايا لم يتطرق مجتمع نزع السلاح إليها بعد على النحو اللازم. والتحدي يتمثل في صياغة تصور لما ينبغي عمله لمواجهة مجموعة جديدة ومتنوعة من المشاكل في مجال تنظيم الأسلحة ونزع السلاح.

وإن جميع أهدافنا وأولوياتنا، كما هي مبينة في تقرير الأمين العام، عملية وقابلة للتحقيق. ويمكن القول إنه منذ بدأ تسجيل التاريخ والناس يحارب بعضهم بعضا. ولندع الفلاسفة يحاجون فيما إذا كان العدوان طبيعة في النفس البشرية أم لا. غير أنه مع تقدم تطور الأسلحة، لم يعد في وسع المجتمعات أن تحل مشاكلها بالتهديد بالفناء المتبادل. يجب علينا أن نجد طرقا جديدة محسنة لتوجيه المنازعات إلى قنوات غير عنيفة، وفي السياسة الدولية، أهم وسيلة لتقليل العنف في العلاقات فيما بين الدول هي تنظيم الأسلحة ونزع السلاح، وهذا واحد من الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة.

ولي وطيد الأمل في أن يتمكن الممثلون في اللجنة الأولى، وهم في الواقع أفضل خبراء نزع السلاح في عالمنا اليوم، من إيجاد حلول لأكثر القضايا إلحاحا مما يواجهنا اليوم في هذا العالم المتغير.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أنا واثق من أن اللجنة ستفكر مليا في البيان الذي أدلى به وكيل الأمين العام وسوف تشاطره تماما وجهات النظر التي أعرب عنها.

السير مايكل ويستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تود المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء أن تشكر وكيل الأمين العام على تقريره المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" الذي قدمه في بيانه بمناسبة احتفال اللجنة الأولى بأسبوع نزع السلاح.

وإننا نود أيضا أن نضم صوتنا إلى صوتك، سيادة الرئيس، في ترحيبنا بالسيد بتروفسكي، وكيل الأمين العام، في هذه الجلسة الهامة، ونشكره على بيانه الذي سيدرس بكل عناية.

وكما أوضحنا في مشاركتنا في المناقشة العامة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، نشارك الأمين العام رأيه في التغيرات الحاسمة التي حدثت في العالم، والتقدم الكبير الذي تحقق في عدد من المجالات الهامة من ميدان نزع السلاح. وصحيح أيضا أنه بينما أصبح العالم أكثر أمنا - ولا سيما بفضل إنهاء الحرب الباردة - ظهرت شكوك وتحديات جديدة في المنازعات المسلحة الدائرة في عدد من أنحاء الكرة الأرضية يبعث لضخامته على الأسى. وهذا يؤكد أهمية قول الأمين العام إن نزع السلاح ما زال ذا أهمية بالغة لجدول الأعمال الدولي.

لقد أعطانا الأمين العام منظورا مناسبا في كلماته الرئيسية الثلاث: الاندماج وشمولية المنحى وإعادة التنشيط. ونود أن نتفكر قليلا في هذه الكلمات.

أولا، الاندماج. من الصحيح جدا أن كثيرا من مشاكل العالم العديدة مترابطة. فالأمن غير قابل للانقسام وله عناصر عديدة. ومسائل نزع السلاح تؤثر وتتأثر بالعوامل السياسية والاقتصادية. فلا يمكن

ولن يمكن عزل نزع السلاح عن مختلف جوانب أمن الدول. وعلاوة على ذلك، في ضوء التغيرات التي حدثت مؤخرا نتفق مع الأمين العام في أن هناك مجالا أوسع لدمج قضايا نزع السلاح وتنظيم الأسلحة في هيكل جدول أعمال السلم والأمن الدوليين الأوسع نطاقا.

وهكذا، بالإضافة إلى الجهود القائمة لتحقيق مزيد من الأمن على مستوى أدنى من التسلح، نحتاج إلى وضع تركيز مجدد على: تسوية المنازعات بالطرق السلمية، كما أكد مجلس الأمن في ٣١ كانون الثاني/يناير من هذا العام، والأهمية المتزايدة لتدابير بناء الثقة والشفافية فيما يتعلق بالتسلح وعمليات نقل التكنولوجيا المتقدمة.

هذه الجوانب المترابطة تتطلب من المجتمع الدولي نهجا يكمل بعضها بعضا من خلال الأطر المتعددة الأطراف المناسبة، والمحافظة على الخبرة المناسبة والاستفادة منها. وهذا يؤدي بنا إلى مفهوم شمولية المنحى: ونحن نشارك الأمين العام تماما رأيه القائل إنه ينبغي لجميع الدول أن تنشغل حقا بعملية نزع السلاح. وكما بين في تقريره:

"الحجة التي تسوقها بعض الدول والقائلة بأن الدول العسكرية الرئيسية ينبغي أن تنزع سلاحها أولا كثيرا جدا ما تستخدم لتجنب اتخاذ تدابير عملية لنزع السلاح ولم تعد صالحة. (A/C.1/47/7، الفقرة ١٥)

كذلك:

"والهدف هو توسيع جهود نزع السلاح لتشمل ليس فقط الاتفاقات الثنائية بل أيضا الترتيبات المتعددة الأطراف في عملية تجرى على نطاق العالم وتشترك فيها جميع الدول". (A/C.1/47/7، الفقرة ١٥)

وإن وجهة نظرنا، باختصار، هي أن شمولية المنحى تنطوي على إعطاء وزن مناسب للأعمال التي تتم من جانب واحد، والاتفاقات الثنائية، والترتيبات المتعددة الأطراف على الصعيدين الإقليمي والعالمي كليهما.

وإن عقد اتفاقية الأسلحة الكيميائية لهو أحدث دليل على العمل الناجح على الصعيد العالمي. وفي الميدان النووي، بالإضافة إلى قرارات الدولتين الرئيسيتين المالكتين للأسلحة النووية القاضية بإجراء تخفيضات هائلة في ترسانتيهما، أجرت دول أخرى مالكة للأسلحة النوويـــة تخفيضات في بعض برامجها للأسلحة النووية، ووضعت عدة دول مالكة للأسلحة النووية تحديدات للتجارب، كما أن للمجتمع الدولي دورا هاما يؤديـــه فـــي تعزيز عمليـة نزع السلاح النووي. وتقوم الدول الـ ١٥٤ الأطراف في معاهدة عدم انتشار

الأسلحة النووية بالتحضير لمؤتمر عام ١٩٩٥، الذي ينبغي أن يؤدي، كما أكد الأمين العام، إلى تمديد هذه المعاهدة الحيوية إلى أجل غير مسمى.

لقد أنشأت الأمم المتحدة سجل الأسلحة التقليدية وهي ملتزمة بالنظر في طرائق لتوسيعه في موعد مبكر. وإننا نتطلع قدما إلى مشاركة الدول الأعضاء مشاركة تامة في هذا السجل.

وبدأ مؤتمر نزع السلاح دراسة طرق زيادة الشفافية في التسلح وعمليات نقل التكنولوجيا المتقدمة ذات التطبيقات العسكرية. وينبغي أن نبني على هذا الأساس الصلب. وينبغي لكل واحد منا أن يقوم بدوره على أتم وجه.

إعادة التنشيط: أوجدت المنجزات الهائلة التي حدثت مؤخرا في جميع جوانب الحد من الأسلحة ونزع السلاح - سواء على الصعيد الثنائي أو العالمي أو الإقليمي - تصميما حقيقيا على مواصلة العملية بفعالية. ويجب علينا الآن أن نضمن وجود الأدوات اللازمة لدينا للبناء على هذا النجاح. وفي هذا الصدد نرى أن تطورات هامة آخذة في الحدوث في منظومة الأمم المتحدة.

ولقد عزز مجلس الأمن، باجتماعه التاريخي على مستوى القمة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، دوره بوصفه الجهاز الرئيسي في المجتمع الدولي لحفظ واستعادة السلم والأمن الدوليين، ولإدارة الأزمات وإنفاذ القوانين الدولية المتصلة بعدم انتشار أسلحة التدمير الشامل.

وتعمل الجمعية العامة وأجهزتها الفرعية بروح جديدة. وتقوم هيئة نزع السلاح، بصفتها جهاز الأمم المتحدة التداولي لنزع السلاح، بتطوير عملها ونحن نؤيد جهودها في التركيز على موضوعات أكثر تحديدا. وتشهد اللجنة الأولى روحا من التوافق المتزايد في الآراء حول مساع تطلعية عملية تمكن الدول الأعضاء من أن تنظر إلى نزع السلاح والأمن من منظور عالمي.

وتقوم الأمانة العامة بعملية إعادة تشكيل هيكلها، ونحن نرحب بذلك ونتوقع أن يسمح هذا للأمانة العامة بأن تؤدي بفاعلية المهام التي توكلها اليها الدول الأعضاء.

لقد تأكد مرة أخرى الدور المركزي لمؤتمر نزع السلاح باعتباره جهاز المجتمع الدولي التفاوضي المتعدد الأطراف لنزع السلاح. إن مؤتمر نزع السلاح، بانتهائه من اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهي أول معاهدة عالمية النطاق لإزالة فئة كاملة من أسلحة التدمير الشامل بطريقة يمكن التحقق منها، أثبت قدرته على إنجاز المهام المعقدة التي تنطوي على التحدي. وكما يلاحظ الأمين العام، فإن مؤتمر نزع السلاح قرر أيضا أن يشرع في استعراض جدول أعماله وعضويته وأساليب عمله بغية الوفاء بدوره، آخذا بعين الاعتبار الروابط المتشابكة القائمة بين الجوانب المختلفة للأمن الدولي. وحتى نمكن مؤتمر نزع السلاح من أن يضطلع بكفاءة بمسؤولياته فإننا نؤيد التوسيع المبكر لعضويته بما يعبر على نحو كاف عن مدى الاهتمام بأعماله من جانب المجتمع العالمي كله. ونثق في أن المؤتمر سيرفع في المستقبل القريب تقريرا إلى الجمعية العامة بشأن نتائج نظره في هذه المسائل.

إن تقرير الأمين العام يبين أن هناك عملا كبيرا ينتظرنا. وينبغي أن نبذل جميعا قصارى جهدنا لنضمن تحقيق أهداف المجتمع الدولي التي أبرزها الأمين العام في تقريره. ولن تدخر المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء أي جهد في ذلك الاتجاه.

السيدة ماسون (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تعتبر حكومة كندا أن تقرير الأمين العام المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" (A/C.1/47/7) تتمة نرحب بها لـ "خطة للسلام" (A/47/277). فهو يوفر احتمالات تحقيق حلول فعلية للمشكلات التي تواجه الأمم المتحـدة في ميدان السلم والأمـــن وهي تبتعد عن منطق الحرب الباردة الذي تميـــزت به المناقشات السابقة وتبدأ في تحديد طريق العمل الذي يمكن المجتمع الدولي من الاستجابة على نحو أكثر فعالية للتحديات الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة والنهوض بنظام للأمن العالمي التعاوني.

في ميدان عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح تؤيد حكومة كندا بقوة المنطق الأساسي للتقرير وهو أن المفاهيم الأساسية الثلاثة: الاندماج وشمولية المنحى وإعادة التنشيط تعتبر حجر الأساس في تكثيف الجهد الدولي لتعزيز فعالية تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ونحن بصفة خاصة، نكرر التأكيد، كما فعل للتو ممثل المملكة المتحدة الذي تكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الإثنتي عشرة، على أن عملية الحد من الأسلحة ونزع السلاح أصبحت قضية كل بلد. وبالمثل فإننا نردد اتفاق الدول الإثنتي عشرة على ما أكده الأمين العام من أن نزع السلاح ما فتئ يشكل عنصرا ذا صلة وثيقة بالسلم والأمن الدوليين.

إننا نتفق من حيث المبدأ مع المفهوم القائل بأن نزع السلاح وإجراءات التفتيش تقوم بدور هام في ميدان إنفاذ السلم، ونضيف أن التحقق من اتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح يمكن أن يسهل أنشطة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم وبناء السلم بعد انتهاء الصراع.

وتشعر كندا بالتشجيع أيضا عندما ترى الاهتمام المتزايد فيما بين الأمم في مجال تطوير النهج الإقليمية في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح وتعتقد كندا أن النهج الإقليمية لنزع السلاح يمكن أن تسهم إسهاما قيما في السعي الجماعي إلى تحقيق الأهداف العريضة لنزع السلاح والأمن الدولي.

وتلاحظ كندا الدور الهام الذي يقوم به مكتب شؤون نزع السلاح في تأييد النهج الإقليمية لنزع السلاح وفي تنفيذ سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وكما ذكرت في بياني في المناقشة العامة بتاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، تعتقد كندا أن الأمم المتحدة عليها دور هام ينبغي أن تضطلع به في تعزيز الآليات غير الرسمية للحوار وبصفة خاصة في المناطق أو المناطق الفرعية التي لم تتطور فيها بالكامل حتى الآن الأطر المؤسسية اللازمة لهذه المناقشات. وتشيد كندا بهذه الأنشطة، التي يقوم بها حاليا مكتب شؤون نزع السلاح.

ومن الواضح أن عددا كبيرا من الدول تشعر بنفس هذا الشعور، ويتضح ذلك من التأييد الذي حظيت به المراكز الإقليمية الثلاثة للأمم المتحدة، والأنشطة الأخرى ذات الصلة لمكتب شؤون نزع السلاح في مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لجمع التبرعات للحملة العالمية لنزع السلاح. وتتذكر الدول الأعضاء بصفة خاصة أن الاتجاه الذي ساد في الأعوام القليلة الماضية لدفع تبرعات أقل وأقل قد انعكس هذا العام على نحو كبير، فقد زادت جملة التبرعات بنسبة ٥٠ في المائة عن العام الماضي.

إننا نوافق تماما على ملاحظة الأمين العام بأن الوضوح في ميدان التسلح والتدابير الأخرى لبناء الثقة تعد اتجاها هاما مشجعا وأن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية يعتبر خطوة عملية هامة.

ونرحب على وجه الخصوص بتأكيد الأمين العام على أن الأمم المتحدة ستبذل كل ما في طاقتها لجعل السجل خدمة ناجحة، بما في ذلك، كما نفترض، ضمان توفير الموارد الكافية لهذا السجل. وسوف تؤيد كندا من جانبها، على نحو دائم وفعال، مفهوم الوضوح في التسلح. ونعتزم أن نعمل بنشاط حتى نضمن الامتثال الكامل لأكبر عدد من الدول بسجل الأسلحة، بحيث تتوفر البيانات والمعلومات بحلول نيسان/أبريل ١٩٩٣.

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية التي حدثت في السنوات الماضية فإننا نعترف بأن انتشار التكنولوجيا والمعدات التي تمكن من صنع أسلحة التدمير الشامل لا يزال يشكل عنصرا لعدم الاستقرار وكذلك، كما ورد في بيان قمة مجلس الأمن التاريخية في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، تهديدا للسلم والأمن الدوليين. إن النظام المتعدد الأطراف يجب أن يكون سريع الاستجابة وأن يواصل التركيز على نهجين أساسيين. النهج الأول هو تأكيد وتعزيز الصكوك الدولية القائمة وأشير من بينها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) - ويتضمن ذلك أيضا مهام مثل التوقيع والتصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية والانتهاء من معاهدة شاملة للحظر الشامل للتجارب النووية وتطوير الرقابة على تصدير التكنولوجيات الحساسة، وتنسيقها كلما أمكن ذلك. أما النهج الثاني فهو تطوير وتطبيق نظم تحديد الأسلحة على الصعيد الإقليمي لربط التدابير العالمية والإقليمية الخاصة حسب الاقتضاء.

إننا نشجع جميع البلدان على أن تكون من الموقعين الأصليين على اتفاقية الأسلحة الكيميائية وعلى أن توقع على معاهدة عدم الانتشار. وبكلمات الأمين العام ينبغي تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى ودون أية شروط.

إن الاقتراح الخاص بدراسة دور تجار الأسلحة الدوليين بالقطاع الخاص وعلاقتهم بمشكلة نقل الأسلحة على الصعيد الدولي التي تزداد انتشارا، يحظى بالاهتمام. ومن المزعج أن نلاحظ أن عمليات النقل تتم على حساب التنمية الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية. ونعتقد أن الاقتراح الخاص بإنشاء فرقة عمل لتزويد الدول الأعضاء بالمشورة بشأن برامج التحول العسكري يستحق الإشادة به.

لقد تغيرت البيئة الأمنية العالمية على نحو سريع بعد نهاية الحرب الباردة وتزداد الفرص والتحديات في الوقت الذي يعاد فيه تشكيل النظام الدولي. لقد أكدت اللجنة الخاصة التي أنشأها مجلس الأمن أن هناك فرصا أمام المجلس لكي يشارك في حفظ السلم وبناء السلم وصنع السلم وبصفة خاصة في

ميدان أساليب التحقق. وفي هذا الصدد يهم كندا أن تتلقى المزيد من التفاصيل بشأن الدور الذي يتوخاه الأمين العام لمجلس الأمن في مسائل نزع السلاح. وبصفة خاصة في إنفاذ عدم الانتشار.

إننا نؤيد بقوة اقتراح الأمين العام بإعادة تقييم آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة حتى نتأكد من أنها قادرة على مواجهة الحقائق والأولويات الجديدة لهذا العصر. ونرى أن نقطة الانطلاق المفيدة هي استعادة المهام الرئيسية للهيئات الثلاث المتعددة الأطراف لنزع السلاح وتحديد الأسلحة وهي اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح.

وترى كندا أن دور اللجنة الأولى، وهي الهيئة التداولية العالمية، هو تحديد أولويات جدول أعمال تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعدد الأطراف، وإبراز الموضوعات وتوفير التأييد والزخم، وبعبارة أخرى توسيع الأرضية المشتركة كخطوة أساسية أولى لعملية أوسع نطاقا لبناء معايير دولية تتصل بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. إن هذه العملية لن تسهم في تحديد المبادئ العامة وتعزيزها فحسب بل ستركز أيضا وعلى نحو متزايد، كما يؤكد سجل الأسلحة بجلاء، على خطوات ملموسة يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي لتحقيق الأهداف والمعايير الأوسع.

أنتقل إلى هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، وهي الهيئة التداولية العالمية الثانية. ودورها الرئيسي، كما نراه، هو إتاحة مناقشات مركزة لجدول أعمال محدود بمنأى عن ضغط التصويت على القرارات. ودورها يشمل المناقشة المفاهيمية لمسائل تحديد الأسلحة والأمن الدولي ذات الصلة وبناء توافق الآراء حولها - وعلى سبيل المثال، نقل التكنولوجيا - وكذلك تحديد تدابير التفاوض العالمية والإقليمية في المحافل الأخرى.

ودور مؤتمر نزع السلاح هو، بطبيعة الحال، التفاوض لإبرام صكوك عالمية بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

ومن ثم فإن الهيئات المتعددة الأطراف الثلاث لتحديد الأسلحة ونزع السلاح لها مهام متمايزة لكنها أيضا متكاملة ومترابطة. والمسألة الرئيسية في عملية الإصلاح هي إذن أفضل وسيلة لترشيد عمل هذه الهيئات الثلاث لضمان أن تسهم كل هيئة بمفردها - والهيئات الثلاث مجتمعة - بأكبر قدر ممكن من الفاعلية في تعزيز الأمن التعاوني العالمي.

وترى كندا، كما قلت في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، أن نقطة البداية ينبغي أن تكون دور مكتب شؤون نزع السلاح باعتباره مركز التنسيق لدور الأمم المتحدة المعزز في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعدد الأطراف. لذلك ترحب كندا ترحيبا خاصا بتعهد وكيل الأمين العام السيد بتروفسكي في بيانه هنا اليوم بتعزيز مكتب شؤون نزع السلاح حتى يكون فعلا مركزا للتنسيق.

وفيما يتصل باللجنة الأولى على وجه التحديد، من الواضح أننا بحاجة إلى التعجيل بمهمة الترشيد، ووضع أولويات عملية محددة وضمان تقليل عدد القرارات وزيادة الحوار الحقيقي.

إن عملية أصدقاء الرئيس برعاية رئيس اللجنة الأولى تعتبر، في رأينا، آلية هامة ومن ثم فإننا نحتاج إلى النظر في كيفية الاستمرار في هذه العملية في فترات ما بين الدورات بأسلوب فعال.

وفيما يتصل بهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح فإن الإصلاح بلغ مستوى رفيعا. لقد تجاوزنا المناقشات المفاهيمية ودخلنا في صميم معالجة مشاكل محددة تتصل بإدارة جدول الأعمال الجديد لضمان القدرة على التنبؤ، وفي الوقت ذاته أصبح بإمكاننا إدراج مسائل حديثة دونما إبطاء.

وبخلاف ذلك، نرى أن هيئة نزع السلاح تمر بمرحلة تخصص فيها وقتا أكثر من اللازم للمناقشة العامة - دون إعداد مسبق كاف من جانب الوفود - وتخصص وقتا أقل من اللازم للحوار المتعمق بشأن المسائل المعقدة التي لا يزال يوجد بشأنها بعض الخلافات الجوهرية في الرأي. وحتى يتسنى لهيئة نزع

السلاح أن تحقق الفعالية الكاملة ينبغي بذل جميع الجهود من أجل تعميم ورقات عمل مركزة - ويفضل أن تعبر عن الجهود المشتركة لعدد من البلدان الرامية إلى تجاوز الخلافات في الرأي - قبل الدورة حتى تأتي الوفود وهي مستعدة للحوار المتعمق.

وكندا تؤيد بقوة نداء الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح لكي يكثف جهوده بغية ترشيد جدول أعماله وعضويته لكي يصبحا معبرين عن الأحوال الجغرافية - السياسية المتغيرة. بيد أن كندا لديها تحفظات بشأن مفهوم قيام مؤتمر نزع السلاح بدور هيئة الاستعراض والإشراف الدائمة بالنسبة لبعض اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعددة الأطراف الحالية. فنحن نرى أن تركيز مؤتمر نزع السلاح ينبغي ألا يخرج عن كونه الهيئة الوحيدة في أسرة الأمم المتحدة التي تملك سلطة التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاقات عالمية بشأن تحديد الأسلحة.

سبق أن أشرت إلى الصلة المترابطة بين الهيئات الثلاث المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، وهذه هي إحدى المسائل التي أبرزت في عملية أصدقاء الرئيس التي سبق أن أشرت إليها. وترى كندا أن عملية الإصلاح التي نقوم بها - بما في ذلك أي آلية قد تنشأ لفترة ما بين الدورات - ينبغي أن تأخذ في الحسبان هذه الصلة المتبادلة وكذلك كون أي هيئة من هذه الهيئات الثلاث لا تستطيع بمفردها أن تتولى المسؤولية الكاملة عن هذه المسألة. والتقرير المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة"، مثل تقرير "خطة للسلام"، وثيقة تبعث على التأمل. ونحن نوافق على التأكيد بوجود تواز بين حل المنازعات ونزع السلاح؛ فعملية حل المنازعات ينبغي أن تدعمها تدابير ملموسة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح - والالتزام الشخصي للأمين العام بهذه المسائل أمر مستحب جدا.

السيد مارين بوش (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): هذا الاجتماع جاء نتيجة لاقتراح من جانب بلدان عدم الانحياز. ونحن ممتنون لهذه الفرصة من أجل الحوار مع وكيل الأمين العام السيد بتروفسكي بشأن المسائل التي تهم جميع أعضاء اللجنة الأولى. ونشاطره الرأي بأن الجمعية العامة تشرع بهذا الاجتماع في مسعى مشترك في ميدان نزع السلاح بعد عقود من المواجهة ثنائية القطبية. وفي هذا المسعى ينبغي أن نحدد المشاكل والهيكل المتعدد الأطراف لمحاولة حلها. كما ينبغي أن نسعى إلى جعل كلماتنا مختصرة ومناقشتنا محددة بشأن هذه الموضوعات، في هذا اليوم وفي المستقبل على السواء.

إن الأمم المتحدة، منذ إنشائها، ما فتئت تعمل من أجل تحقيق نزع السلاح، بدءا بنزع السلاح النووي. وفي الخمسينات كان الهدفان الرئيسيان لعمل الأمم المتحدة في هذا الميدان إزالة أسلحة التدمير الشامل ونزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة. وبمرور الوقت نجحنا في تعزيز الأمانة العامة للأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح، والجمعية العامة في دورتها الاستثنائية في عام ١٩٧٨ توصلت إلى اتفاق إجماعي على مضمون وثيقة تشمل طائفة كاملة من مسائل نزع السلاح ذات الصلة، بما في ذلك ما يسمى بآلية نزع السلاح: وأقصد مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح واللجنة الأولى للجمعية العامة. وقبل بضع سنوات بدأت هيئة نزع السلاح عملية إصلاح، ومؤتمر نزع السلاح في جنيف يمعن النظر الآن في دوره بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد، في ضوء إبرام اتفاقية إزالة الأسلحة الكيميائية.

وعلاوة على ذلك، بنهاية الحرب الباردة وتغيير الأمين العام للأمم المتحدة، تحاول الأمم المتحدة أن تكيف نفسها مع الواقع الدولي الجديد. واجتماع القمة الذي عقده مجلس الأمن بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير الماضي وتقرير الأمين العام المعنون "خطة للسلام" (A/47/277) مؤشران واضحان على عملية التكيف هذه، وكذلك الأمر بالنسبة لتقرير الأمين العام المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" (A/C.1/47/7) الذي ينبغي دراسته بعناية حيث يشير إلى أبعاد جديدة، أبعاد ربما لم نفهمها كلنا حتى الآن. وعلى سبيل المثال نشعر بالقلق لأن التقرير لا يتضمن أي إشارة إلى الوثيقة الختامية لعام ١٩٧٨.

بطبيعة الحال، ينبغي في أي عملية للتغيير أن يتسنى للدول الأعضاء الاشتراك مشاركة فعالة في تحديد هذه التغييرات. وآخر مرة تم فيها هذا كانت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٧٨. ولعله من المناسب عقد دورة استثنائية أخرى. إن هذا سيستغرق وقتا، والوقت هو بالتحديد العنصر الذي نفتقر إليه الآن. ولهذا السبب بدأنا في الكلام عن إمكانية عقد دورة مستأنفة مختصرة للجنة الأولى في شباط/فبراير أو آذار/مارس. ولفظة "مختصرة" ينبغي أن تفهم على أن المقصود منها هو خمسة أيام. وسيكون هدف الدورة هو دراسة أدوار شتى محافل نزع السلاح والصلة المتبادلة فيما بينها وكذلك مقترحات تغيير هيكل الأمانة العامة في هذا الميدان. وينبغي أن يكون هناك تبادل في الآراء صريح ومفصل بغية التوصل إلى اتفاق على ما نرجوه من شتى المحافل ومن الأمانة العامة في ميدان نزع السلاح.

ولهذا سيكون من الضروري أن نعرف بالتفصيل آراء ونوايا البلدان والأمانة العامة نفسها.

في الختام، يعتبر وفد بلادي أن المنجزات العديدة في الأمانة العامة وفيما يتعلق بالأجهزة والمحافل والآليات - التي أسماها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد بتروفسكي "البنية" - ينبغي عدم طرحها جانبا لصالح نهج يفترض أنه واقعي للحالة الراهنة. بطبيعة الحال، لا يمكن لأحد أن يدافع عن جميع الحصون والهياكل البيروقراطية، إلا أنه لا يمكن لأحد أن ينكر أن الأمانة العامة للأمم المتحدة قامت بعمل جيد في هذا الميدان، وأن خفضها لمجرد الخفض لن يكون له معنى. الحقيقة أن المواجهة بين الشرق والغرب اختفت، إلا أن الأسلحة لا تزال موجودة. لا تزال تنتج، ولا تزال تباع. إن نهجنا - نقطة انطلاقنا - قد يكون تغير منذ الحرب الباردة، إلا أن الأهداف لا تزال هي نفسها: تحقيق عالم أكثر أمنا، ومن ثم أقل تسلحا.

السيد باتوكاليو (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفد فنلندا يشعر بالامتنان لهذه الفرصة لمناقشة تقرير الأمين العام الأخير المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" (A/C.1/47/7). إن التقرير وملاحظات الأمين العام في اجتماع اللجنة الأولى يوم ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر (A/C.1/47/PV.18) يشكلان دعوة جاءت في وقتها لإلقاء نظرة جديدة على دور الأمم المتحدة في تحديد الأسلحة ونزع السلاح. والآن تلاها بيان هام أدلى به السيد بتروفسكي وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، الذي نشكره عليه. ونتفق اتفاقا تاما مع الأمين العام على أن نهاية ثنائية الأقطاب لم تقض على الحاجة الى نزع السلاح؛ وإذا ما كان لها أي أثر فهو أنها زادتها.

في الوقت نفسه، من المهم أن نلاحظ أنه بنهاية العالم الثنائي الأقطاب، يقل الاهتمام وبشكل متزايد بجدول أعمال الأمم المتحدة التقليدي لنزع السلاح الذي تسيطر عليه ثنائية الأقطاب نفسها. ونحن نرى أن الحاجة الى مشاركة متزايدة من جانب الأمم المتحدة في تحديد الأسلحة ونزع السلاح ليست مما يتحمس له في جدول الأعمال القديم. وإنها تكمن في الإلمام بالأبعاد الجديدة لمشكلة الإفراط في التسلح. وتكمن في تناول الأنواع الجديدة من التهديدات والأنواع الجديدة من الفرص. إن القضاء على الانقسامات الحادة بين الشرق والغرب وبلدان عدم الانحياز هيأ فرصة لا مثيل لها للتعاون وفقا لخطوط مواضيعية جديدة.

وكما يلاحظ الأمين العام، فإن نزع السلاح جزء كامن في الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام بعد نشوب النزاعات. وكل هذه المهام يمكن تعزيزها بتدابير محددة مختلفة ابتداء من فك التعبئة الى إزالة الألغام، ومن المهم أن تدعم. إلا أنه من الناحية النظرية ليس هناك جديد بشأن هذا النوع من نشاط الأمم المتحدة بالمقارنة بما كان عليه في فترة الحرب الباردة، إلا من حيث نطاقه وانتشاره الجغرافي.

إن الجديد حقا في فترة ما بعد الحرب الباردة هو تكامل نزع السلاح مع فرض الأمم المتحدة للسلام. إن نزع السلاح وإجراءات التفتيش تضطلع بدور مباشر في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) المتعلق بالعراق. ورغم الصعوبات، فإن العمل يؤدي بنجاح. ونحن نرى أن أنشطة اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة يمكن أن توفر خبرة مفيدة ومرشدا لمزيد من الابتكار في حالة ما إذا طلب المجتمع الدولي القيام بعمليات مشابهة في المستقبل.

من الحيوي لأمن جميع الدول الأعضاء أن تكون الأمم المتحدة مستعدة للعمل وفقا لميثاقها إذا ما ووجهت مرة أخرى بانتهاكات خطيرة لاتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف أو بأية تهديدات أخرى للسلام.

ونرى أن الأمم المتحدة يمكنها أن تضطلع أيضا بدور مفيد في المساعدة على تحويل الموجودات العسكرية الى استخدامات أكثر إنتاجية. وهذا هام بشكل خاص فيما يخص صناعة الأسلحة النووية داخل الاتحاد السوفياتي السابق. وتقرير الأمين العام يتضمن أفكارا مفيدة بشأن هذه المسألة المعقدة.

وبشكل أوسع نطاقا، هناك حاجة الى إدماج مناقشة الأبعاد الجديدة لنزع السلاح مع شواغل هامة أخرى للمجتمع الدولي، مثل التنمية، والبيئة، واحترام القانون الإنساني.

إن مناقشة الصلة بين نزع السلاح والتنمية، على سبيل المثال، يزداد تأثرها بمستويات الإنفاق العسكري مقابل الإنفاق الاجتماعي في البلدان المتلقية. إن التكنولوجيا العسكرية يمكن استخدامها أيضا في دعم حماية البيئة؛ وأيضا يمكن استخدام معاهدات قائمة مثل اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى لمواجهة تهديدات البيئة.

إن الحالة المأساوية في يوغوسلافيا سابقا تزيد الحاجة الى ربط جهود نزع السلاح بالتنفيذ الصارم للقانون الإنساني الدولي.

إن انتشار المواجهة الثنائية الأقطاب على نطاق عالمي حفز على بذل الكثير من الجهود المتعددة الأطراف والإقليمية نحو نزع السلاح. لقد ازدادت الروابط. ونهاية ثنائية الأقطاب توفر فرصة فريدة لبذل جهود نزع السلاح على مستوى عالمي حقيقي، وبخاصة فيما يتعلق بالنهج الإقليمي. ونهج نزع السلاح الذي يمكن أن يطلق عليه "أنت أولا" لن يحقق بعد الآن أي نزع سلاح. وكما يذكر الأمين العام بوضوح فإن الحجة التي تقدمها بعض الدول بأنه ينبغي للدول العسكرية الكبرى أن تنزع سلاحها أولا، حجة تستخدم في كثير من الأحيان لتجنب تدابير نزع السلاح العملية.

إن تكديس الأسلحة التقليدية الذي لا يهدأ في مناطق التوتر، سواء عن طريق النقل أو الإنتاج المحلي، يتطلب بذل اهتمام أكبر بكثير مما كان عليه من قبل. في حالة الشرق الأوسط وفي حالة يوغوسلافيا السابقة أيضا، نلاحظ بأمل أن عمليات السلام الخاصة بهما تولي اهتماما بالحاجة الى بناء الثقة. والتجربة الأوروبية الأوسع نطاقا في إطار عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا توفر دليلا مفيدا في هذا الشأن.

ثمة جانب آخر من جوانب إضفاء الطابع العالمي أود أن أتناوله، وهو جانب المؤسسات. إننا نتفق اتفاقا تاما مع الأمين العام في قوله إنه ينبغي إعادة تقييم الآليات بغية مواجهة الحقائق والأولويات الجديدة في عصرنا. إن هناك حاجة خاصة لإلقاء نظرة جديدة على مؤتمر نزع السلاح، الهيئة المتاحة لنا جميعا للتفاوض، حتى وإن لم نكن جميعا أعضاء فيها. ومن المعروف جيدا أن فنلندا ترغب في أن تكون عضوا فيها. ونرى أنه ينبغي للعضوية أن تكون مفتوحة لكل الدول التي تتقدم لعضويتها وتظهر رغبة في الإسهام في عملها. ولهذا لاحظنا بتقدير خاص أن الأمين العام ذكر في ملاحظاته أن عضوية مؤتمر نزع السلاح يجب أن تفتح لعدد أكبر من الدول.

إننا نأمل أن يختتم مؤتمر نزع السلاح مشاوراته الجارية بسرعة. لقد حان الوقت لاتخاذ إجراء عملي بشأن توسيع نطاق العضوية. ومؤتمر نزع السلاح الجديد المفتوح العضوية يمكن عندئذ أن يتناول أولويات جديدة في جدول أعماله بقوة متجددة. ومع مؤتمر جديد مفتوح العضوية لنزع السلاح، ينبغي استعراض دور لجنة نزع السلاح بل استعراض الحاجة إليها. قد لا تكون هناك حاجة لجهاز تداولي منفصل بمجرد بدء العمل في مؤتمر مفتوح العضوية لنزع السلاح.

وعلى أية حال، قد يبدو لنا أن استعراض آليات الأمم المتحدة لنزع السلاح ينبغي أن يتم بأسلوب منسق شامل. وقد يكون عقد دورة استثنائية للجمعية العامة، ستكون أول دورة استثنائية مكرسة لنزع السلاح بعد فترة الحرب الباردة، وفي الوقت المناسب، هو الخيار.

إن البناء على المنجزات السابقة ليس معقولا فحسب وإنما حيوي أيضا. ويتضح هذا أكثر ما يتضح في حالة عدم الانتشار. إن عدم الانتشار لم يكن موضوعا بين الشرق والغرب. وهو ليس كذلك، وينبغي ألا يتحول الى موضوع بين الشمال والجنوب. إن الأمين العام يذكرنا بأنه ينبغي لجميع الدول أن تنضم الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأنها ينبغي أن تمد في عام ١٩٩٥ الى ما لا نهاية ودون قيد أو شرط. ونحن نوافق على هذا تماما. ونعتبر أيضا أنه ينبغي لجميع الدول أن توقع على الاتفاقية الخاصة بالأسلحة الكيميائية وتصدق عليها وتنفذها. إن الانضمام السريع إليها هام بشكل خاص في المناطق التي تشكل الأسلحة الكيميائية فيها تهديدا واضحا للاستقرار الإقليمي بل وللسلم.

إن وضع أنظمة متعددة الأطراف للرقابة على التصدير سيكون تدبيرا تكميليا ضروريا لجهود عدم الانتشار لبعض الوقت. وفنلندا تشارك بالكامل في عدد منها. وهذا لا يستبعد، في رأينا، حوارا متعدد الأطراف أوسع نطاقا بشأن قواعد أو مبادئ توجيهية دولية مقبولة عالميا تتعلق بنقل التكنولوجيا المتقدمة مع تطبيقاتها العسكرية على الصعيد الدولي.

إن الأمم المتحدة يمكنها أن تسهل جهود عدم الانتشار وتنظيم الأسلحة. ولقد بدئ في هذا. والأمم المتحدة تضطلع بالفعل بدور عملي في بناء الثقة في مجال الأسلحة البيولوجية. وستكون الجهة الوديعة لسجل الأسلحة التقليدية. وبهذه المهام المتزايدة، من الأهمية أن نضمن تمويلا وموظفين بالقدر الكافي لمكتب شؤون نزع السلاح على المدى الطويل.

ونرحب ببيان وكيل الأمين العام بتروفسكي الذي أدلى به للتو ومفاده أن الأمانة العامة تعتزم تقوية مكتب شؤون نزع السلاح بوصفه محور أنشطة نزع السلاح.

لقد اكتسبت اللجنة الخاصة للأمم المتحدة خبرة فريدة في مجال التحقق. ومن الأهمية بمكان، وعلى ضوء هذه الخبرات وغيرها، أن ينظر إلى دور الأمم المتحدة في مجال التحقق ككل، وأن تؤخذ الاحتياجات المستقبلية في الحسبان. إن اقتراح كندا في هذا الصدد يحظى بتأييدنا الكامل.

إن التقرير الحالي للأمين العام يوفر تكملة مهمة لتقريره السابق المعنون "خطة للسلام".

إن نزع السلاح وسيلة واحدة من الوسائل الأولى لصنع السلم. ولو أقدمت الأمم المتحدة على التخلي عن دورها في عملية نزع السلاح المتقدمة لشكل ذلك مفارقة فعلية نظرا لأن نزع السلاح لم يعد اليوم رؤية بعيدة التحقيق، بل أصبح حقيقة يومية. وتقرير الأمين العام يقودنا إلى أن نتوقع أن الحالة لن تكون على هذا النحو.

السيد خليل (مصر): أود في بداية كلمتي أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام على تقريره القيم بشأن الأبعاد الجديدة لنزع السلاح في المرحلة القادمة من النظام الدولي. كما أشكر السيد بتروفسكي، وكيل الأمين العام، على كلمته الافتتاحية الهامة. وأود كذلك أن أعبر عن تقدير وفد مصر العميق للجهود الدؤوبة التي تبذلها الأمانة العامة ومكتب شؤون نزع السلاح بصفة خاصة في هذا المجال.

إن ارتباط نزع السلاح بالأمن والسلم الدوليين، وأهمية السعي إلى شمول الالتزام به وعالميته، وضرورة النظر في تعزيز الآليات القائمة، تعتبر بحق الموضوعات التي تستحق الدراسة كما ذكر الأمين العام في تقريره. وعلينا الآن تبادل الرأي حول أسلوب المضي قدما نحو التعمق في بحث هذه القضايا.

إن التقرير يطرح عددا من المقترحات البناءة الجديرة بالدراسة، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر أهمية تعزيز دور مجلس الأمن في تنفيذ إجراءات نزع السلاح والحد من التسلح؛ اضطلاع قوات المراقبة وحفظ السلم بمهام متابعة مراقبة الحد من التسلح؛ توسيع دور الأمم المتحدة في إعمال السلم الدولي؛ اضطلاع المنظمات الإقليمية بدور أكبر في مجال نزع السلاح تيسيرا لمهمة الأمم المتحدة العالمية في هذا المجال؛ بالإضافة إلى أهمية الشفافية ومراقبة عملية نقل الأسلحة.

إن جميع هذه المقترحات جديرة بالدراسة المتعمقة لبحث الكيفية التي يمكن من خلالها تحقيق الهدف المنشود. لكننا في هذا الصدد، علينا أن نؤكد أن مفتاح النجاح في تحقيقها يكمن أولا في التشاور الوثيق مع الأطراف المعنية مباشرة بمثل تلك الإجراءات، ثم مراعاة الخصائص والظروف الموضوعية المرتبطة بالمناطق المستهدفة، بالإضافة إلى الموضوعية التامة في التنفيذ وتفادي الانتقائية أو المفاضلة

أو التمييز. وينطبق ذلك على الدول والمناطق المستهدفة كما ينطبق على القضايا المتعلقة بنزع السلاح. فمن الصعب مثلا التركيز على نوع معين من الأسلحة باعتباره أكثر سهولة في التعامل مع جهود الحد منه، وتنحية أنواع أخرى أشد فتكا إلى حين تيسر الظروف.

إن الثقة التي ستدفع الدول إلى الالتزام بالحد من تسلحها لا تتجزأ. كما أن الأمن لا يتجزأ. ويدعو ذلك إلى تكامل الجهود في جميع المجالات، التقليدية وغير التقليدية بالتوازي، سواء فيما يتعلق بالحد الفعلي من التسلح، أو الشفافية، أو مراقبة تجارة السلاح.

وأخيرا، فإن التقرير يشير إلى نوعية هامة من القضايا المرتبطة بمرحلة ما بعد نجاح جهود نزع السلاح. إن التحول من الصناعات العسكرية إلى الإنتاج السلمي، والتخلص الآمن من الأسلحة المتراكمة يمثل بحق التحدي الأكبر أمام المجتمع الدولي والدول النامية على وجه الخصوص. وإذا كنا نرحب بدور الأمم المتحدة في هذا المجال، من حيث تقديم الخبرة الفنية، فإن علينا أن نسعى لتعريف هذا الدور حتى يتحقق الهدف الحقيقي من ورائه الذي يتمثل في مساعدة المجتمع الدولي بصفة عامة، والدول النامية على وجه الخصوص، على مواجهة المرحلة المقبلة التي تمثل فيها التنمية مكونا رئيسيا للأمن القومي.

السيد هيلتينيوس (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أعرب لكم عن تقدير وفد بلدي لعقد هذا الاجتماع الخاص للجنة الأولى، وأود أيضا أن أشكر وفد اندونيسيا الذي اقترح عقد هذا الاجتماع. وألاحظ بسرور بالغ وجود السيد بتروفسكي وكيل الأمين العام، وأشكره على بيانه المثير للاهتمام. وأرحب، بصفة خاصة، بما قاله عن العزم على تعزيز مكتب شؤون نزع السلاح.

لا شك أن هذا الاجتماع ينعقد في الوقت المناسب، وهو يتيح فرصة لبحث آثار الوضع الدولي الجديد المترتبة على الحد من التسلح ونزع السلاح بصفة عامة، وعلى دور الأمم المتحدة في هذا المجال بصفة خاصة.

لقد استمع وفد بلدي باهتمام بالغ إلى بيان الأمين العام بتاريخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر بمناسبة أسبوع نزع السلاح. كما درسنا تقريره المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة". وهذا التقرير يحتوي على بعض الملاحظات المهمة، وإنني على ثقة في أنها ستستثير المناقشة في مجالي الحد من التسلح ونزع السلاح. وقد لاحظ وفد بلدي باهتمام خاص وارتياح تأكيد الأمين العام على أهمية تعزيز النهج التعددي، وتأييده القوي للحظر الشامل للتجارب النووية، وهدف القضاء التام على الأسلحة النووية، وقوله بوجوب انضمام جميع الدول إلى معاهدة عدم الانتشار وتقييمه الإيجابي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية التي أبرمت مؤخرا.

تتيح الحالة الدولية الجديدة عددا من الأمكانيات الجديدة ولا سيما في مجال نزع السلاح. إلا أنه من الأهمية القصوى ألا نغفل الأبعاد الجديدة التي تنطوي عليها كثرة الأطراف في الساحة الدولية وتفكك الهياكل القائمة في السابق في ميدان السياسة الأمنية. وبالتالي، فإنه من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن نلتمس إزاء هذه المسائل نهجا يأخذ في الحسبان الحاجة إلى التوصل إلى اتفاقات متعددة الأطراف وعالمية بشأن العديد من المسائل الأكثر إلحاحا التي يهتم بها المجتمع الدولي. وأقصد بصفة خاصة مسألتي عدم الانتشار ونقل الأسلحة على الصعيد الدولي.

إن عدم الانتشار مسألة تهم جميع الدول. فقد أشارت إليها كل الوفود في بياناتها في المناقشة العامة للجنة الأولى. وقد حان الوقت لكي تلتمس الأمم المتحدة نهجا شاملا إزاء هذه المسألة. ومن الطبيعي أن نبدأ بالاستفادة من الجهاز التفاوضي للأمم المتحدة - أي هيئة نزع السلاح - لمناقشة هذه المسائل وإعداد بعض المبادئ التوجيهية العامة لعدم الانتشار مع التركيز بصفة خاصة على أسلحة التدمير الشامل.

وقد تمت بالفعل معالجة مسألة نقل الأسلحة على الصعيد الدولي أيضا، وإلى حد كبير، من قبل الأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح في جنيف. بيد أنه من الضروري أيضا النظر في مشكلة النقل غير المشروع للأسلحة، وإنني ألاحظ باهتمام أن الأمين العام يوصي الدول في تقريره بـ "إلقاء نظرة أكثر تدقيقا على 'تجار الأسلحة'". ويشير أيضا إلى أنه:

"يمكن، بل يلزم، فرض قيود تنظيمية أكثر تدقيقا على هذه الأنشطة". (A/C.1/47/7، الفقرة ٣١)

وفي ظل هذه الخلفية من المناسب بصفة خاصة أن نتناول هذين البندين - مسألتي عدم الانتشار ونقل الأسلحة غير المشروع - من جدول أعمال هيئة نزع السلاح، كما اقترحت كل من السويد وكولومبيا. وإنني لا أشير إلى ذلك في هذا الصدد لأن هذين الاقتراحين تم تقديمهما من قبل هذين البلدين وأنهما سيؤثران على أحد مشاريع القرارات المعروضة على اللجنة الأولى فحسب بل ولأنهما يوضحان أيضا مدى أهمية هيئة نزع السلاح كمحفل للتداول بشأن مسائل تحظى باهتمام المجتمع الدولي بأسره ولكن لم يحن بعد وقت التفاوض بشأنها.

لقد لاحظ وفدي باهتمام بالغ الجزء المعنون "آلية جديدة" من تقرير الأمين العام، ونحن نرى أن الآلية الحالية تؤدي أغراضها على أكمل وجه. وإن الصعوبات التي توجه إحراز أي تقدم في مسائل نزع

السلاح لا صلة لها بالآلية الحالية التي أنشأتها الدول الأعضاء من خلال الجمعية العامة. بل إن هذه الصعوبات تُعزى، كما نعرف جميعا، إلى الحالة السياسية الدولية. إلا أن هذا لا يعني أننا لا ينبغي أن ننظر بنشاط في ما يمكن عمله لتحسين الآلية.

لقد تطرقت بالفعل إلى هيئة نزع السلاح. لقدى جرى تحسين طرائق عملها وجدول أعمالها بنجاح في الآونة الأخيرة، وليس هناك أي سبب يدعونا إلى الشك في أنها ستستمر في الاضطلاع بعمل هام في المستقبل. كما أنني أوردت بعض الأمثلة على مسألتين موضوعيتين ينبغي، في رأينا، إدراجهما في جدول أعمال الهيئة في السنتين القادمتين.

يعكف مؤتمر نزع السلاح بنشاط، من خلال رئيسه، على إجراء مشاورات بشأن جدول أعماله وعضويته، وما فتئ يستعرض لسنوات عديدة تنفيذ مهامه بفعالية وتحسينها. فضلا عن ذلك، كان إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية في الآونة الأخيرة إنجازا عظيما حققه المؤتمر. وتقوم اللجنة الأولى أيضا بعملية النظر في طرق عملها بقيادة رئيسها.

من ثم فقد بذلت جهود عديدة بالفعل لتكييف الآلية وفقا للظروف المتغيرة. وقد جرى تقسيم العمل بين مختلف أجزاء آلية نزع السلاح بعناية فائقة. بيد أننا ينبغي في ظل الحالة الدولية الجديدة أن نُمعن التفكير في هيكل الأمم المتحدة ودورها في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح. ولا بد من دراسة التغييرات التي يمكن إجراؤها والنظر فيها قبل اتخاذ أي قرار بشأنها. وهذه عملية مهمة ينبغي أن تضطلع بها كل الدول الأعضاء، ويتطلع بلدي إلى المشاركة فيها.

السيد تناكا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولا أن أعرب عن تقديري للسيد فلاديمير بتروفسكي لحضوره هنا وللبيان القيّم الذي أدلى به اليوم. يتسم هذا الاجتماع بأهمية بالغة لأنه يوفر ما يمكن أن يكون الفرصة الوحيدة المتاحة لجميع أعضاء اللجنة الأولى لمناقشة تقرير الأمين العام. من ثم، اشعر بسعادة بالغة لحضور السيد بتروفسكي بيننا وآمل أن يعلم الأمين العام بنتائج مناقشتنا هذه. إن التقرير المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" وثيقة هامة، وأعتقد أنه من المناسب أن يتفهم واضع هذا التقرر بشكل واضح تفكير المتخصصين في ميدان نزع السلاح. فالحوار دائما، على أية حال، أكثر جدوى من الأحاديث المنفردة.

والتقرير هو الوثيقة الشاملة الأولى التي يطرح فيها الأمين العام رأيه حول كيفية المضي بالجهود الرامية إلى تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وهو متمم لتقرير هام آخر أعده حول مسائل الأمن بعنوان "خطة

للسلام". وإنني اقدر بكل صدق هذا التقرير ويسرني أن أقول إنني أؤيد أغلب العناصر الواردة فيه. مع ذلك، عندي بعض الملاحظات ولو اتيحت لي الفرصة سيكون من دواعي سروري أن أقدم مزيدا من التعقيبات المفصّلة في وقت لاحق. إلا أنني سأقتصر اليوم على بعض الملاحظات الأولية.

إنني أؤيد تأييدا راسخا المواضيع الرئيسية الثلاثة الواردة في التقرير وهي الاندماج وشمولية المنحى وإعادة التنشيط. وأتفق مع ما ورد في الفقرة ٨ فيما يتعلق بالاندماج. إن الصلة بين إحراز التقدم في مجال نزع السلاح وإقامة نظام جديد للأمن الدولي أمر هام للغاية. وأعتقد أن كلا منهما يجب أن يُكمل الآخر. أما بالنسبة لشمولية المنحى، فإنني أتفق بصفة خاصة مع ما جاء في الفقرات ١٥ و ١٦ و ١٧. فبنهاية الحرب الباردة، لم يعد نزع السلاح مسؤولية الدولتين العظميين وحدهما بل مسؤولية جميع الدول: الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية وجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وقد علمتنا تجربتنا في حرب الخليج ألا نقصر جهودنا على أسلحة التدمير الشامل بل ينبغي أن نعمل أيضا على تخفيض الأسلحة التقليدية. ومما يبعث على الارتياح أن نعرف أن الأمين العام يشاطرنا هذا الرأي.

وفيما يتعلق بإعادة التنشيط، أجد لزاما علي أن أعقب على الجزء دال من الفصل الثالث، ولا سيما الفقرة ٣٦ وذلك لأن اليابان تهتم اهتماما بالغا بمسألة الوضوح في التسلح وسجل الأمم المتحدة لنقل الأسلحة التقليدية. وتنص الفقرة ٣٦ على ما يلي:

"ومن جانبكم، فإن توفير الموارد الكافية لهذه المهمة هو من الأمور ذات الأهمية الحيوية".

(A/C.1/47/7، الفقرة ٣٦)

أود أن أذكر مرة أخرى أن اليابان أعلنت عن نيتها بتقديم إسهام مالي كبير لاستحداث قاعدة بيانات لمكتب شؤون نزع السلاح. وإنني أفهم أن هذا الإسهام سيمكّن من إقامة قاعدة البيانات هذه واستخدامها لأغراض السجل أيضا.

في المرحلة الأولى، لا يمكن تشغيل السجل والإبقاء عليه في إطار الموارد الحالية للأمانة العامة للأمم المتحدة إلا إذا اعترف الأمين العام بكون السجل مهمة أساسية للمنظمة وأعطاه الأولوية اللازمة. وبالتالي، فإنني أرحب بحرارة بتأكيد الأمين العام أن:

"هذه المنظمة ستبذل قصارى جهدها لجعل السجل خدمة كفؤة وناجحة للدول الأعضاء".

(A/C.1/47/7، الفقرة ٣٦)

وتؤيد اليابان الأمين العام تأييدا كاملا في جهوده لإعادة هيكلة المنظمة وزيادة فعاليتها. ونحن على ثقة من أن مكتب شؤون نزع السلاح الذي أعيد تنظيمه سيضم، في إطار هذه الجهود وفي نطاق المستويات الحالية للموارد العامة للمنظمة، ما يكفي من الموظفين لا ليتمكن من تطوير السجل وقاعدة بيانات نزع السلاح وتشغيلهما فحسب، بل أيضا للاضطلاع بفعالية بمهامه ذات الأولوية الأخرى في ميدان نزع السلاح. وفي هذا السياق، أرحب ترحيبا قلبيا بما قاله السيد بتروفسكي اليوم حول عزمه الثابت على تعزيز المكتب.

وإذ أنتقل الآن إلى الأجزاء الختامية من التقرير، وبالأخص إلى الجزء المعنون "جهاز جديد" (الجزء رابعا - باء)، ليس لدي اعتراض على قيام لجنة الأركان العسكرية بتقديم المساعدة إلى مجلس الأمن، كما ينص عليه الميثاق. ولكنني أود أن أشير إلى أن الوفود في مؤتمر نزع السلاح تضم الكثير من الأعضاء العسكريين المؤهلين الذين كانت مشورتهم مفيدة دائما. وإنني أرى أن مجلس الأمن يمكن بدوره أن يستفيد من مشورة المؤتمر، الذي تنعكس في عمله خبرة هؤلاء المستشارين العسكريين بصورة واضحة. ونرى على سبيل المثال أن المفاوضات بشأن اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية تعززت بمدخلات هؤلاء الأعضاء العسكريين.

أخيرا، أود أن أشير إلى أن مؤتمر نزع السلاح يعكف الآن على دراسة طرق وأساليب تحسين فعاليته تحت القيادة المقتدرة للسيد كمال، ممثل باكستان. وفي نفس الوقت، تناول رئيس المؤتمر، السيد سيرفيه، ممثل بلجيكا، بالاشتراك مع السيد نونيس أموريم، ممثل البرازيل، وهو الرئيس المنتخب، مسألة طريقة تكييفه مع احتياجات فترة ما بعد الحرب الباردة وقد بدأ عمله بالفعل.

وإنني الاحظ وأقدر الآراء المعرب عنها في الفقرة ٤٥ من التقرير، ولكنني آمل مخلصا أن يقوم الأمين العام بصياغة آرائه بشأن مؤتمر نـزع السلاح على أسـاس العمل الذي سيقوم به المؤتمر ذاته في الأشهر المقبلة. وأود أن أؤكد على نقطة واحدة في هذا المجال هي أنه يجب ألا تغرب عن بالنا أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف المعنية دون غيرها بنزع السلاح.

لقد اختتم المؤتمر بنجاح مفاوضاته بشأن اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وقد أثبت بوضوح فائدته. وأرجو أن تتأكدوا أنني لن أؤيد أي جهد أو اقتراح من شأنه أن يقوض هذا الطابع الهام لمؤتمر نزع السلاح.

السيد باتسانوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يود وفد الاتحاد الروسي أن يشارك في إطراء الثناء على تقرير الأمين العام، "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" (A/C.1/47/7)، وأن يعرب عن ارتياحنا من أنه سيلقى الاهتمام الوافي. وفي هذا الصدد نرحب بالفرصة التي يتيحها عقد هذه الجلسة الخاصة هنا في إطار اللجنة الأولى. وأود أن أعرب عن سعادتي البالغة لرؤية وكيل الأمين العام السيد بتروفسكي بيننا. إننا نعتبر البيان الذي أدلى به اليوم إسهاما هاما للغاية في مناقشتنا.

إن تقرير الأمين العام هام بشكل خاص من حيث أنه يشكل بصورة ما تكملة منطقية لتقريره "خطة للسلام" (A/47/277) وإسهاما كبيرا ومؤاتيا في المناقشة الجارية في المجتمع الدولي عن السبل والطرق الأخرى المؤدية إلى تطوير نزع السلاح المتعدد الأطراف في فترة ما بعد المجابهة. ويتضمن تقرير السيد بطرس غالي تحليلا متعمقا لحالة عملية نزع السلاح، إلى جانب الكثير من النهج والمبادرات المبتكرة التي تلقي ضوءا جديدا على دور الأمم المتحدة ومسؤوليتها في ميدان صيانة السلم والأمن الدوليين. وإذ أكرر ما قاله بعض المتكلمين الذين سبقوني، يتعين علينا أن نؤيد بالكامل المفهوم الثلاثي للاندماج والشمولية وإعادة تنشيط الجهود في ميدان تحديد الأسلحة وتحقيق نزع السلاح. وأخيرا، يوصلنا تقرير الأمين العام إلى استنتاج أن من الضروري إنشاء جهاز جديد منسق لنزع السلاح يتيح للمجتمع الدولي أن يستجيب بنشاط وبمرونة أكبر للتحديدات والأولويات الجديدة لهذا العصر.

ويجب علينا أن نجيب على السؤال المتعلق بامكانية تحسين الآليات القائمة. بالطبع إن هذه الآليات تعمل حاليا، وتحقق ثمارا. وفي رأيي، أن السؤال عما إذا كان من الممكن تحسينها سؤال له جوانب عديدة هامة ومتشابكة. فهناك ثالوث استراتيجي، إن جاز القول: اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة؛ وهيئة نزع السلاح، المحفل التداولي؛ ومؤتمر نزع السلاح، المحفل التفاوضي. وفضلا عن ذلك، لدينا نظام كامل من المؤتمرات للنظر في عمل الاتفاقات المتعددة الأطراف العديدة. وان المنظمات الدولية القائمة حاليا أو التي ستقوم في المستقبل بدور هام في تنفيذ اتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف، تشمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا، وقريبا، المنظمة التي ستقام من أجل تناول حظر الأسلحة الكيميائية.

ولا يمكننا أن ننسى الدور الجديد الذي يضطلع به مجلس الأمن، بما فيه لجنة الأركان العسكرية، وسيضطلع به في المستقبل، لأن انتشار فئات معينة من الأسلحة قد يهدد السلم والأمن الدوليين. وبالنسبة للعلاقة بين هذه الصلة والصلات الأخرى للجهاز، أود أن أحيط علما بالفكرة التي أبداها للتو السيد تاناكا حول العلاقات المترابطة المحتملة بين الأعضاء العسكريين في مؤتمر نزع السلاح ومجلس الأمن. ومن الهام للغاية أن يكون الجهاز قائما على مفهومي الإدماج وإعادة التنشيط المنطبقين لا على الميدان السياسي فحسب بل أيضا على الميدان العملي البحت، وخاصة في الترويج للعلاقة المثلى بين الكلفة والأمن*.

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سوه (جمهورية كوريا).

وينطبق ذلك أيضا على عنصر هام كأمانة الأمم المتحدة، وبشكل أكثر تحديدا، مكتب شؤون نزع السلاح. نؤيد تماما تعزيز هذا المكتب ونرحب بالجهود التي تبذلها الأمانة لهذا الغرض، ونرحب بصفة خاصة بالبيان الذي أدلى به السيد بتروفسكي بشأن هذا الموضوع.

ولا بد لنا، بطبيعة الحال، من الاستمرار في دراستنا المتعمقة لتقرير الأمين العام. فمقترحاته المتنوعة تتطلب المزيد من العمل الجاد على مستوى الدول وداخل الأمم المتحدة في مؤتمر نزع السلاح وغيره. ومجرد التحليل الأولي للوثيقة يبين أنها تشكل بالفعل أساسا متينا للعمل على نطاق واسع في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف. هذه المواجهة المباشرة كانت قد جرت آخر مرة عن طريق آلية دورة استثنائية، كانت في حد ذاتها حدثا واسع النطاق. ونرى أنه من الأهم في المنعطف الحالي أن نضطلع بالتنظيم السليم لعملية التحليل المشترك والبحث عن الحلول، وأن نكفل الاستمرار اللازم للمناقشات الدائرة في اللجنة الأولى. ونود في الوقت ذاته أن نرى التنسيق الضروري، ونأمل أن تتسم العملية بالطابع العملي الفعال غير التمييزي، بحيث يتمكن كل فرد من القيام بإسهامه المعين فيها.

ولا أرى أننا سنتمكن اليوم من حسم جميع القضايا، ولهذا نرى أن نستخدم الوقت المتبقي على انتهاء الدورة الحالية للجنة الأولى أفضل استخدام بحيث نقرر كيف سنتصرف أثناء ما يسمى بالفترة الواقعة بين الدورتين.

وأخيرا، نرى أنه ليس هناك متسع من الوقت للتوصل إلى قرارات سليمة، وأشير في هذا السياق إلى فكرة صائبة وهامة جدا طرحها السفير مارين بوش ممثل المكسيك بشأن عقد دورة مطولة للجنة الأولى، بحيث تستأنف عملها أثناء شهر آذار/ مارس على سبيل المثال. ونرى أن هذه فكرة وجيهة جدا، ونحن على استعداد لدراستها بعناية واهتمام.

السيد فوجيتا (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفد بلدي، مثله مثل المتكلمين السابقين، بهذه الفرصة لمناقشة تقرير الأمين العام عن الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة (A/C.1/47/7). ويشكر وفد بلدي أيضا السيد بتروفسكي وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على البيان الهام الذي أدلى به هذا الصباح. ويجدر الإعراب عن التقدير أيضا لموظفي الأمانة العامة الذين تعاونوا في إعداد هذه الوثيقة الهامة التي جاءت في الوقت المناسب.

أود، في البداية، أن استرعي الانتباه إلى فقرة يرى وفد بلدي أنها تبلور جوهر مهمتنا في فترة ما بعد الحرب الباردة:

"اليوم توجد فرصة حقيقية للشروع في عملية نزع سلاح شامل. وينبغي تنسيق ذلك تنسيقا وثيقا مع الجهود المبذولة في ميادين أخرى كما ينبغي النظر إليه كجزء من شبكة أكبر للسلوك التعاوني الدولي الرامي إلى صون أمن جميع الأمم. وينبغي اعتبار نزع السلاح، وتشكيل نظام جديد للعلاقات الدولية، وتحسين الأوضاع الاقتصادية، بمثابة تدابير متكاملة كما ينبغي، قدر الإمكان، تنفيذها بطريقة منسقة". (A/C.1/47/7، الفقرة ١٠)

وفي هذا الصدد، أعرب وفد بلدي أثناء المناقشة العامة التي جرت في اللجنة الأولى في العام الماضي، ومرة أخرى هذا العام، عن الرأي بأن نزع السلاح، وإضفاء الصبغة الديمقراطية على العلاقات الدولية، والتنمية يجب أن تكون الأسس الرئيسية الثلاثة للهيكل الجديد للسلام.

وأود أن أتناول، مثل الوفود الأخرى، المفاهيم الثلاثة في وثيقة الأمين العام، وهي الاندماج، وشمولية المنحى، وإعادة التنشيط. ويتفق وفد بلدي مع الاتجاه العام للإطار المثير للاهتمام الذي جاء في هذا التقرير. إلا أننا نرى، مع ذلك، أن المفاهيم التي يتضمنها يجب أن يدخل عليها المزيد من التنقيح.

وإذ نبدأ بالاندماج، نرى أنه يجب ترجمة هذا المفهوم إلى علاقة إيجابية متبادلة بين نزع السلاح وإضفاء الصبغة الديمقراطية على العلاقات الدولية والتنمية. ونوافق تماما على أن العالم لا يزال مكانا يحفل بالخطر، على الرغم من التحسينات التي جرت مؤخرا في البيئة الدولية. ويعد انتشار الأسلحة الخطرة، والزخم الجديد في الاتجار بالأسلحة، والمستوى الذي لا يزال مرتفعا للنفقات العسكرية من الأمور المفرطة للغاية بالنسبة للاحتياجات الإنسانية التي لم يتم الوفاء بها. وتبلغ النفقات العسكرية العالمية نحو تريليون دولار، ٨٠ في المائة منها تنفقها البلدان الصناعية المتقدمة. وإذا أخذنا في الاعتبار نسبة السكان بين البلدان الصناعية والبلدان النامية، فإن عدم التناسب في النفقات العسكرية، سواء من ناحية مطلقة أو على أساس عدد السكان، لا يزال من الضخامة بمكان.

ويزيد من خطورة هذا الوضع أن معظم الأسلحة التي تحصل عليها البلدان النامية تأتي من عدد قليل من الدول الصناعية المتقدمة التي يبدو أنها تجد صعوبة في الإقلال أو الحد من نقل هذه الأسلحة. إن تخفيضا هائلا للمصروفات العسكرية لكل بلد يصل إلى نسبة ١ في المائة أو ٢ في المائة مثلا من

إجمالي الدخل الوطني للبلد، بالإضافة إلى التحويل العاجل للصناعات العسكرية التي أصبحت عديمة الفائدة بانتهاء الحرب الباردة، من شأنهما أن يوجها الموارد التي تقوم حاجة شديدة إليها للتنمية الدولية.

إننا نوافق على أنه يجب ألا نتخلى عن الجهود المبذولة لنزع السلاح بعد انتهاء الحرب الباردة. بل على العكس من ذلك، يجب أن يساعد انتهاء المواجهة العالمية على التعجيل بنزع السلاح، وبخاصة إذا نظرنا إلى الترسانات الضخمة المشيدة في إطار المنافسة التي سادت إبان الحرب الباردة، وإلى سباقات التسلح الإقليمي. وبالتالي، يجب أن تقوم العلاقة بين نزع السلاح والأمن الدولي على التعزيز المتبادل.

ونلاحظ في التقرير التماثل بين تدابير نزع السلاح وتسوية الصراعات، وكذلك العلاقة بين نزع السلاح والدبلوماسية الوقائية، وبين صنع السلم وحفظ السلام. ونرى أن هذا التماثل يحفز ويثير الاهتمام بدرجة كبيرة. إلا أنه لما كان نزع السلاح ينطوي على قضايا أساسية تتعلق بالأمن الوطني وعوامل تقنية معقدة جدا، فلا بد أن يجري التفاوض بشأنه بشكل تفصيلي دقيق. فمن ناحية، لا يمكن تحقيق الشرعية في نزع السلاح إلا عن طريق المفاوضات. ومن ناحية أخرى، فإن العملية، وهي عملية تقنية دقيقة جدا، ابتداء من مرحلة التحقق إلى مرحلة التدمير، تتطلب دراسة جميع التفاصيل دراسة متأنية جدا من جانب جميع الأطراف المعنية، مهما كان مستوى تسلحها.

وكما بينت المفاوضات التي اختتمت أخيرا بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية، يتطلب نزع السلاح آليات معقدة ومتخصصة، في مرحلة التفاوض وكذلك في مرحلة التنفيذ. ولهذا، وكما يؤكد التقرير بحق، أن تدابير نزع السلاح في إطار إنفاذ السلم تختلف عن عملية نزع السلاح من خلال المفاوضات. وهذا يؤكد حقيقة مفادها أنه بينما قد توجد أوجه تماثل، فإن عملية نزع السلاح والوسائل المستخدمة في سياق التدابير المحتملة لصنع السلم وصون السلم وإنفاذ السلم لا ينبغي الخلط بينها. وبإيجاز، أن موضوع إدماج مسائل نزع السلاح وتحديد الأسلحة في جدول أعمال السلم والأمن الدوليين يستحق الدراسة المتعمقة.

أنتقل الآن إلى مفهوم الشمولية. إننا نعتقد أن ذلك المفهوم ينبغي ترجمته إلى التزام حقيقي بالمفاوضات المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ورغم أن المبادرات الانفرادية والثنائية لا بد من أخذها في الاعتبار، فلن يتسنى للمجتمع الدولي إلا عن طريق صكوك مبرمة بعد تفاوض متعدد الأطراف تكون إلزامية ويمكن التحقق منها وغير تمييزية، أن يشعر بالأمن عند أدنى مستوى ممكن من التسلح.

وفيما يتعلق بمفهوم إعادة التنشيط، يعتقد وفدي أن هذا المفهوم لا بد من ترجمته إلى بناء حقيقي لنظام جديد للأمن الدولي بمنأى عن جميع أسلحة التدمير الشامل، وبمنأى عن أية إمكانية لانتشارها، وبمنأى عن انتاج الأسلحة ونقلها بما يزيد على الاحتياجات المشروعة لها.

ونلاحظ الأهمية التي يعلقها التقرير على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، بينما نحيط علما بتلك الإشارة، نود أيضا أن نبين أنه توجد معاهدات عدم انتشار أخرى، ذات إجراءات تحقق أكثر من كافية يمكن أن تطمئن المجتمع الدولي بالنوايا السلمية للدول فيما يتعلق ببرامجها النووية المحلية. وهذا ينطبق، على سبيل المثال، على معاهدة تلاتيلولكو، التي نأمل أن تدخل حيز النفاذ بالكامل في المنطقة في المستقبل القريب، بعد اعتماد تعديلات على النص اقترحتها الأرجنتين وشيلي والمكسيك والبرازيل، ووافقت عليها وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

يجب أن ننتقل في عجالة إلى عصر ما بعد الأسلحة النووية من خلال حظر استخدام واستحداث وانتاج وتخزين جميع أسلحة التدمير الشامل. وسنتمكن بالقضاء على جميع أسلحة التدمير الشامل الموجودة من أن نتجاوز المنطق الجزئي الخاص بحظر الانتشار. ومثلما فعلنا بالنسبة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي

تقضي قضاء تاما على فئة كاملة موجودة من الأسلحة على أساس عالمي وغير تمييزي وقابل للتحقق ومتكافئ دون الإضرار غير اللازم بالاستخدامات السلمية للعلم والتكنولوجيا، ينبغي لنا أن نتجه الآن نحو صياغة صك مماثل في ميدان الأسلحة النووية.

وهناك نقطة أخرى في هذا المضمار تتمثل في ضرورة الحفاظ على الاستخدامات السلمية للعلم والتكنولوجيا بينما نمنع الانتشار، كما ورد في الفقرة ٢٩ من تقرير الأمين العام. وهذا يشكل، في جوهره، لب الاقتراح البرازيلي المقدم إلى هيئة نزع السلاح، والمدرج على جدول أعمالها الآن.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، يشير التقرير بحق إلى:

"إن قدرات الانتاج المفرطة وفائض المعدات في الدول الصناعية تقوم الآن بتغذية أسواق السلاح في أجزاء من العالم النامي". (A/C.1/47/7، الفقرة ٣٠)

إن "تكاليف الفرص" الضائعة نتيجة لهذا النقل لا تتكبدها البلدان النامية فقط، التي تنفق على التسلح موارد لازمة لقطاعات أخرى من مجتمعاتها، ولكن أيضا البلدان الصناعية، التي تسيء تخصيص مواردها البشرية والتكنولوجية التي يحتاج إليها الاقتصاد العالمي المدني التنافسي حاجة ماسة.

وكما يرد في التقرير:

"إن وجود مصانع كبيرة للانتاج الحربي يجعل نزع السلاح تطورا محفوفا بالشكوك. ... وفي بلدان عديدة، لا سيما البلدان المتقدمة من الناحية الاقتصادية، هناك قطاعات كبيرة من السكان تعتمد على الإنتاج العسكري. ... إن صناعة الأسلحة والمؤسسة العسكرية، اللتين تتمتعان، عادة، بامتيازات كثيرة، سوف تقاومان التغير". (A/C.1/47/7، الفقرة ٣٩)

ويسبب هذا في الواقع الانشغال العميق للمجتمع الدولي، ويدعم بقوة قضية بذل جهد مشترك عاجل من أجل قيام عصر جديد، عصر ما بعد الأسلحة النووية يتجاوز المنطق الجزئي الخاص بعدم الانتشار. وفي هذا السياق، بينما نرحب باستحداث سجل الأمم المتحدة وتطبيقه في وقت مبكر، فإننا نرى أن الوضوح ليس بديلا عن خفض الأسلحة.

لدي كلمة أخيرة أقولها عن الآليات. يذكر التقرير الحاجة إلى نظام منسق يسمح للمجتمع الدولي بأن يتصدى لمشاكل نزع السلاح الأساسية على نحو عاجل ومرن وفعال. ويرى وفدي أن هذه الآليات موجودة بالفعل داخل منظومة الأمم المتحدة. الشيء غير الموجود هو الإرادة السياسية اللازمة لتشغيلها. وكما كان

الحال في مجلس الأمن، الذي لم يعمل بشكل سليم لفترة طويلة بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية، فإن المحافل القائمة: اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح، كل بسماته وولايته ووظيفته الخاصة، لا بد أن تتمكن من مواجهة أية مشكلة من مشاكل نزع السلاح الرئيسية بمجرد توفر الإرادة السياسية اللازمة.

أما بالنسبة للاقتراحات الخاصة بالدور المحتمل لمجلس الأمن في أمور نزع السلاح، فيعتقد وفدي أن أية مناقشة بشأن عمل مجلس الأمن في ميدان نزع السلاح ينبغي أن تجرى بعناية مع التقيد الصارم بالصلاحيات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا المضمار، نلاحظ أيضا أن التقرير يوضح بحق أن:

"استعمال تدابير نزع السلاح في إطار إنفاذ قرارات السلم أمر متميز تماما من عملية نزع السلاح عن طريق التفاوض التي تتابعها عدة دول وعناصر من المجتمع الدولي منذ سنوات. ولا ينبغي الخلط بينهما قط ... ." (A/C.1/47/7، الفقرة ١٣)

في الختام، يرحب وفدي مرى أخرى بالمناقشة التي نجريها اليوم بشأن تقرير الأمين العام. ويعتقد الوفد البرازيلي أن هذه المناقشة بداية لحوار عميق وشامل فيما بين أعضاء الأمم المتحدة بشأن السبل والوسائل الكفيلة بمواجهة التحديات الجديدة وكذلك التحديات القديمة التي لا تزال موجودة في ميدان نزع السلاح.

السيد بيفيرو (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يقدر وفدنا هذه الفرصة لتبادل الآراء. وكما ذكرنا في المناقشة العامة في اللجنة الأولى، بالرغم من التقدم الملحوظ في بعض مجالات تحديد وخفض الأسلحة ونزع السلاح، يواجه المجتمع الدولي تهديدات وتحديات جديدة. وهذه التطورات الجديدة، مقرونة بمخلفات سباق التسلح بكل أشكاله، ولا سيما في ميدان الأسلحة النووية، تقتضينا مواصلة إيلاء أقصى قدر من الأهمية للمسائل المتصلة بنزع السلاح، والنظر، دون شك، فيما إذا كنا بحاجة إلى تعديل توقعاتنا. ولهذا نقدر هذه الفرصة للنظر في التدابير العملية والواقعية التي قد تكون لازمة فيما يتعلق بنزع السلاح في المستقبل القريب، والإجراء اللازم اتخاذه لمناقشة هذه التدابير. وإن الآراء والأولويات التي أعربت عنها الغالبية العظمى من البلدان في دورة الجمعية العامة السابعة والأربعين تصور تنوع الآراء الموجودة وأهمية مناقشة هذه المسائل بطريقة صريحة وبناءة.

ونحن نرى أن استجابتنا في الوقت الراهن لا ينبغي أن تتمثل في توجيه جهودنا نحو إقامة برنامج جديد لنزع السلاح، بل أن تكون بالأحرى استكشاف سبل ووسائل للتوصل إلى اتفاقات، على جناح السرعة، بشأن المسائل المختلفة التي يجري النظر فيها بالفعل، مع التأكيد على القضايا التي اتفقنا على تعريفها بأنها قضايا عاجلة إلى أقصى حد.

وما من شك في أن اعتماد تدابير تستهدف تخفيض الأسلحة والحد من التسلح ونزع السلاح، له دور هام في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وقد تجلى ذلك بوضوح في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح والتي صدرت منذ وقت طويل، وبالتحديد في ١٩٧٨.

إن سباق التسلح بما له من آثار خطيرة على الأمن الدولي، أدى، وعن حق، إلى وجود مهمة ملحة لكل البلدان، واستدعت إجراء دراسات خاصة لتحديد خصائصه المحددة، بما في ذلك القضايا ذات الصلة، وكذلك الآليات الملائمة لتناول جميع القضايا المتعلقة بنزع السلاح.

ونحن نرى أن هذه المهمة ما زالت هامة؛ وأننا نشهد الآن نتائج هذا العمل، ونخص بالذكر منها الإنجازين التاليين: توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في إطار هيئة نزع السلاح بشأن مختلف المسائل، ونجاح مؤتمر نزع السلاح، في الآونة الأخيرة، في اختتام المفاوضات حول اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وانطلاقا من هذه الاعتبارات، نعتقد أنه من الملائم أن نتقدم ببعض الملاحظات ونطرح بعض الأسئلة الأولية بشأن تقرير الأمين العام المعروض على اللجنة في إطار أسبوع نزع السلاح، والمعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب البادرة".

أولا، إن عنوان التقرير في حد ذاته يطرح بعض المعايير الجديرة بالدراسة، فهو يعلن عن وجود "أبعاد جديدة" في مجال نزع السلاح، ويقرر "تنظيم الأسلحة" كإحدى الأوليات. وفي رأينا أن كلا المعيارين يؤثر على طبيعة ونطاق نزع السلاح كما نفهمه حتى الآن.

ونود في هذه المرحلة أن نبدي بعض الملاحظات الأولية، فيما يتعلق بالمجالات الثلاثة الواردة في التقرير، ألا وهي الاندماج، وشمولية المنحى، وإعادة التنشيط، والتي ستدرس في إطارها مستقبلا قضايا نزع السلاح.

فيما يتعلق بالادماج، نرى من المهم إجراء المزيد من الدراسة المفصلة لأهمية ونطاق المفهوم الوارد في الفقرة ٤ والذي يفيد بأنه:

"لا سبيل إلى حل المشاكل في هذا الميدان وهو نزع السلاح إلا مقرونة بالقضايا السياسية والاقتصادية الأخرى، على حين أن إيجاد الحلول للقضايا السياسية والاقتصادية كثيرا ما يتم بالاقتران بتدابير نزع السلاح". (A/C.1/47/7)

وعلى الرغم من أن التقرير يشير إلى الحل المشترك لهذه القضايا، نلاحظ أنه لا يذكر العلاقة بين نزع السلاح والتنمية. وفي رأينا، أن التقدم في مجال نزع السلاح قد يؤدي إلى إعادة النظر في برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية في ١٩٨٧. ومن ثم، فمن الضروري مواصلة بذل الجهود لتخصيص بعض الموارد المفرج عنها من خلال نزع السلاح، للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، وكذلك لأغراض أخرى لم ينظر فيها المؤتمر، وبخاصة، حماية البيئة.

ونحن نرحب، من حيث المبدأ، بالملاحظات بشأن تحويل الصناعات العسكرية إلى الأغراض المدنية.

وانتقل الآن إلى الفصل الثاني المعنون "شمولية المنحى. تعزيز النهج المتعدد الأطراف". إن الأمين العام، بتسليطه الضوء على النهج الإقليمي لنزع السلاح، يؤكد على وجه خاص على سباق التسلح التقليدي، متغاضيا عن الاقتراحات والجهود الخاصة بفئات أخرى من الأسلحة، ولا سيما ما يتعلق منها بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل، وكذلك المبادرات الأخرى. ونحن نعتقد أنه من اللائق وفي حينه، على حد سواء، أن نواصل إيلاء كل هذه المبادرات نفس القدر من الاهتمام، بما يتماشى مع الأوضاع والمصالح الأمنية في بلدان المنطقة المعنية.

كما أن التقرير لا يتعرض لموضوع الأخطار الكامنة في انتقال سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي، وهو موضوع مدرج على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وقد تم التقدم ببعض الاقتراحات التي تهدف إلى ملء الثغرات في النظام الراهن الذي ينظم الأنشطة في الفضاء الخارجي.

وثمة مسألة أخرى تظل لها أهمية بالنسبة للقضايا ذات الصلة بنزع السلاح هي ضرورة التوصل، في أقرب وقت ممكن، لحظر شامل للتجارب النووية، وهو الوسيلة الوحيدة لمنع انتشار الأسلحة النووية. وما يسمى بالنهج التدريجي الذي يرد ذكره في الفقرة ٢٥ من التقرير، يوصي بأنه من المستصوب الحفاظ على احتكار الترسانات النووية وتحسينها النوعي، وفقا لنظرية "الحد الأدنى من الردع النووي".

وترى فنزويلا أن على المجتمع الدولي أن يصر على متابعة العمل لوضع حد لحلقة إنتاج وتطوير الأسلحة النووية بما في ذلك مرحلة التجارب التي لم تفقد شيئا من فعاليتها. وهكذا ينبغي أن نستفيد بالتقدم المحرز

في بعض مجالات نزع السلاح بغية تكريس المزيد من الاهتمام لهذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح - وهذا أيضا لا يذكره التقرير المعروض علينا.

ولا يشير إلى المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب لعام ١٩٦٣، الذي تعد أعماله أمرا أساسيا لمنع استمرار التجارب النووية.

وما دامت هناك أسلحة نووية، وما دامت هناك رغبة في تحسينها، وما دام الحصول عليها متيسرا، لبلدان أخرى، سيكون من الضروري أن نعزز النظام الدولي الذي تشمله المعاهدة القائمة لعدم انتشار الأسلحة النووية، على أساس مبادئ متبادلة وغير تمييزية، ومن خلال التطبيق العالمي لأحكامه. ونحن غير مقتنعين بفكرة تمديد اتفاقية عدم الانتشار دون شروط وإلى أجل غير مسمى، كما يقترح التقرير، لأنه قد يؤدي إلى اختلال في التوازن يؤثر على صلاحية المعاهدة. فيجب أن يهدف التمديد إلى التوصل إلى التزام يجعل من الممكن تعزيز معاهدة عدم الانتشار، ويغري دولا أخرى بالانضمام إليها. وما لم يتحقق هذا الهدف وإلى أن يتحقق، لا بد أن تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية باعتماد تدابير فعالة ومقنعة لمنع استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها.

ولا يذكر التقرير أيضا المشاكل الناجمة عن التقدم العلمي والتكنولوجي من حيث استحداث أسلحة ومنظومات أسلحة جديدة وأكثر تطورا، والآثار المترتبة عليها بالنسبة للأمن الدولي.

ونحن نعتقد أن الفصل المخصص لنقل الأسلحة لا يتناول القضية إلا بصورة جزئية. فبتركيزه على التدابير الإقليمية للحد من عمليات النقل، لا يأخذ في الاعتبار بالوضوح الكافي دور المنتجين والموردين، ولا إمكانية فرض قيود على المصدرين.

وأخيرا، أود أن أعرب عن قلقنا إزاء عدم ذكر أعمال هيئة نزع السلاح واللجنة الأولى بوصفهما، جهازين مكلفين بالنظر في قضايا نزع السلاح، بما في ذلك العلاقة المترابطة بينهما وبين مؤتمر نزع السلاح.

ويساورنا القلق أيضا بشأن آثار هذا النهج بأكمله على عمل مكتب شؤون نزع السلاح ومستقبله. ومع ذلك، فإننا ممتنون إزاء الملاحظات التكميلية التي أبداها اليوم هنا وكيل الأمين العام.

وختاما، نثق في أن اللجنة ستتاح لها الفرصة لمتابعة دراستها لكل هذه القضايا باستفاضة، حتى تمكننا جهود الأمم المتحدة من الحفاظ على نهج متكامل ومترابط لمشاكل نزع السلاح، وإحراز تقدم صوب حلها بما يتماشى وأبعاد هذه المسألة.

السيد ريبيرو روزاريو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يود وفد كوبا، بداية، أن يشكر رئيس اللجنة الأولى لأنه مكن اللجنة من تكريس جلسة للنظر في التقرير الذي قدمه لنا الأمين العام تحت البند ٦٣ (و) من جدول الأعمال. ويرد هذا التقرير في الوثيقة A/C.1/47/7، تحت عنوان "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة". وفي هذا السياق، يعد حضور وكيل الأمين بتروفسكي اجتماعنا، علامة إيجابية، وسيساعد، دون شك، في جعل الأمين العام على وعي باستجابة الدول الأعضاء الممثلة في اللجنة إزاء النقاط التي أثيرت في الوثيقة.

مرة أخرى، يقدم لنا الأمين العام، وبناء على مبادرة منه، مقترحات في غاية الأهمية، تتطلب تحليلا شاملا ومتأنيا. وأود أن أعرب بإيجاز عن وجهات النظر المبدئية لوفد كوبا بشأن بعض المسائل التي أثيرت في التقرير الذي ندرسه.

إن إلقاء نظرة عابرة على الوثيقة تمكننا من الخلوص إلى نتيجة فورية مؤداها أنه بينما يقصد بهذا الاجتماع تمكيننا من الإعراب عن عدد من وجهات النظر بشأن التقرير، فإن الدراسة الوافية لمحتوى ونطاق ومعنى الأفكار المعروضة فيه، تتطلب إطارا أوسع. ولذلك يقترح وفد بلادي أن يُرسل التقرير الذي أعده الأمين العام إلى الدول الأعضاء، وأن يُطلب إليها أن تعرب عن آرائها. ولدى استلام أجوبتها، يمكن أن تؤدي هذه الممارسة إلى إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية لجميع الوفود المعنية، من أجل دراسة آراء الدول بهدف التوصل إلى استنتاجات وتقييمات تكون موضع مناقشة لاحقة من جانب اللجنة الأولى.

وقد يكون من المناسب أيضا إرسال التقرير إلى مؤتمر نزع السلاح لدراسته في ذلك المحفل التفاوضي متعدد الأطراف، الذي يمكنه آنذاك تقديم نتائجه إلى الجمعية العامة.

وفيما يتعلق بمحتويات الوثيقة، فإننا سنحصر بياننا التمهيدي في بضع نقاط. ولن نحاول في هذه المرحلة التصدي لجميع المسائل التي بالقطع تستحق التعليق.

في معرض الإشارة إلى ضرورة تعزيز السلم والأمن الدوليين، تؤكد إحدى الفقرات الواردة في مقدمة التقرير أنه لا سبيل إلى حل المشاكل في هذا الميدان إلا مقرونة بالقضايا السياسية والاقتصادية الأخرى، على حين أن إيجاد الحلول للقضايا السياسية والاقتصادية كثيرا ما يتم بالاقتران بتدابير نزع السلاح (A/C.1/47/7، الفقرة ٤). ونحن نوافق من حيث الجوهر، على هذه الفكرة التي، في رأينا، تعزز ما قالته وفود عديدة بشأن الصلة بين السلم والأمن الدولي، وبين حل المشاكل السياسية والاقتصادية.

وبالرغم من ذلك، وبصرف النظر عن ذكر التحويل، الذي ينطبق في المقام الأول على البلدان المنتجة للأسلحة، لم نتمكن من العثور في الفقرات التالية من التقرير على أي تعبير عن وجهة النظر التي ترى بأن هذه الصلة من شأنها أن تساعد على حل المشاكل الخطيرة والعاجلة التي تواجه السواد الأعظم من الدول الأعضاء في المنظمة - أي البلدان النامية. ومن المثير للدهشة، في هذا المضمار، عدم ورود أي ذكر للصلة بين نزع السلاح والتنمية والمبادئ التي أرساها المجتمع الدولي في الوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية، المعقود في ١٩٨٧.

ويشير الفصل الوارد في التقرير، والذي يعالج الإدماج إلى تقرير الأمين العام المعنون "خطة للسلام". وفي هذا الصدد، ثمة إشارة إلى ثلاثة مفاهيم مبتكرة من أجل حل الصراعات وهي: الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلم وحفظ السلام. وينص التقرير على أن بالإمكان تعزيزها بتدابير ملموسة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح. وتتطلب هذه الفكرة مزيدا من التفكير لكي نتمكن من التوصل إلى نتيجة، ولكنه من الواضح أن تحليلا من هذا النوع لا يمكن أن يكون محايدا بطبيعته. ونحن نذكر بأن تقرير الأمين العام "خطة للسلام" هو موضع دراسة متعمقة من جانب فريق عامل مفتوح العضوية تابع للجمعية العامة. ويتساءل وفد كوبا عما إذا كان ينبغي دراسة الفكرة التي أشرت إليها مقرونة بهذا التقرير.

وفي الفصل المعنون :"شمولية المنحى" يشير التقرير إلى الحاجة إلى توسيع جهود نزع السلاح لكي تشمل الترتيبات متعددة الأطراف فضلا عن الاتفاقات الثنائية، وبمشاركة جميع الدول. ولقد جرت الإشارة إلى أن بعض الدول تتعلل في أحيان كثيرة من أجل تجنب تدابير نزع السلاح بضرورة نزع سلاح الدول العسكرية الكبرى أولا، ويؤكد التقرير أن هذه الحجة لم تعد صالحة. ويعتقد وفد كوبا أن الاعتبارات الأمنية وغيرها من الاعتبارات التي تؤدي إلى قيام دولة باتخاذ قرار سيادي بعدم المشاركة في تدبير ما من تدابير نزع السلاح ينبغي اعتباره أحد جوانب ممارستها لسيادتها. ولذلك يتعين علينا أن نأخذ في الحسبان التعليل الذي يتجاوز ما هو معروض هنا.

ونحن نسلم، كما جرى الاتفاق، بأن على جميع الدول المساهمة في الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح. إلا أننا نعتقد، في الوقت نفسه، أن الدول الحائزة للأسلحة النووية، والدول التي تمتلك ترسانات عسكرية هائلة، تتحمل مسؤولية خاصة. وفي حين أنه تم في السنوات الأخيرة تأمين اتفاقات هامة في ميدان نزع السلاح، يبدو لوفد بلادي أنه لم يتم التوصل إلى مستوى في مجال تخفيض الأسلحة يمكن من وضع هذه الدول على قدم المساواة مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي.

وفي الفصل الخاص بإعادة التنشيط يسجل التقرير ما تم تحقيقه مؤخرا - في الميدان النووي، على سبيل المثال. ويذكر الأهداف والتطلعات التي يتشاطرها تماما وفد كوبا - كالحاجة إلى فرض حظر شامل على تجارب الأسلحة النووية، وإزالة جميع الأسلحة النووية. إلا أن هذه التطلعات لم تترجم في التقرير إلى مقترحات ملموسة للعمل.

وبعد ذلك ببضع فقرات، يتناول التقرير الأسلحة الكيميائية. وهنا لا نعثر على نتيجة واضحة بشأن مصدر الإعلان الذي يؤكد وجود ٢٠ دولة في الوقت الراهن تمتلك، أو تسعى إلى امتلاك، قدرات في مجال الأسلحة الكيميائية. وقد يكون مفيدا، بالتأكيد، معرفة مصدر هذه المعلومات. إلا أننا لم نتمكن من العثور عليها في أي من وثائق الأمم المتحدة.

ومما له مغزاه أن التقرير، في إشارته إلى مراقبة الانتشار، يقول إنه لا يمكن أن يكون هناك مبرر لأي دولة، في أي مكان، لحيازة أدوات وتكنولوجيات التدمير الشامل، ولكنه لا يورد أي إشارة إلى ما يسمى عادة بالانتشار الرأسي. ويتساءل وفدي عما إذا كان هناك أي مبرر، أو ما إذا كان هناك أي شروع في إيجاد مبرر، لحقيقة أن بعض الدول ما زالت تمتلك أدوات وتكنولوجيات التدمير الشامل - وفي المجال النووي، على سبيل المثال.

وبالإشارة إلى معاهدة عدم الانتشار، يعترف التقرير بأن المعاهدة لها جوانبها المثيرة للجدل. وبلدي ليس طرفا في هذه المعاهدة لأسباب أوضحناها بجلاء. ولكن عندما يذكر التقرير أنه متى حان وقت تمديد المعاهدة نفسها في عام ١٩٩٥، ينبغي تمديدها لأجل غير مسمى ودون قيد أو شرط - فإننا نتساءل عما إذا كان ذلك حكما مسبقا على العمل الذي ستقوم به اللجنة التحضيرية التي سينشئها المؤتمر نفسه، بما في ذلك إمكانية تبادل وجهات النظر بين الأطراف في المعاهدة وغير الأطراف فيها، بغية إدخال التحسينات الممكنة عليها وتحقيق العالمية الكاملة لها.

ولدي بضع تعقيبات موجزة على الخلاصة. وقد أثار العنوان نفسه دهشة وفدي، حيث يبدو أن ثمة مهام جديدة ستحل محل المهام والأهداف التي وضعناها لأنفسنا في الماضي والتي لم تتحقق بعد.

وثمة إشارة إلى جهاز جديد، وإلى الاهتمام الذي ينبغي أن يوليه للحقائق والأولويات الجديدة. ويدرك وفدي تماما ما هية الأولويات الجديدة. وحتى في سياق الحقائق الجديدة، فما زالت هي نفس الأولويات السابقة بالنسبة للغالبية العظمى من البلدان، بل الواقع أنها أصبحت أكثر إلحاحا مما كانت عليه في الماضي، ناهيك عن حقيقة أن السلم الذي تصبو إليه شعوبنا لم يتحقق بعد. وما زالت أولوياتنا هي نفس الأولويات المتفق عليها بتوافق الآراء، وبالإجماع، في عام ١٩٧٨ في الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، والتي أغفلها التقرير على نحو لا يمكن تصديقه.

ويحبذ الأمين العام اضطلاع مجلس الأمن بدور أكبر في مسائل نزع السلاح، وبصفة خاصة في إنفاذ قرارات عدم الانتشار. ولست بحاجة إلى أن أذكر بأن الميثاق في بعض مواده ينيط بمجلس الأمن ولاية في مسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح، يتعين بموجبها أن يتلقى مساعدة من لجنة الأركان العسكرية. ولكن ينبغي ملاحظة أن المجلس لا يتمتع بتفويض مطلق في هذا الصدد، وأن الجمعية العامة، وهي أهم أجهزة الأمم المتحدة ليست، مدعوة فقط إلى أن تواصل الاضطلاع بدورها وزيادته في هذا المجال، إنما هي مكلفة أيضا بالنظر في أنشطة مجلس الأمن. وبناء عليه، لا يرى وفدي أي دور واضح للجنة الأولى في المستقبل كهيئة سياسية لصنع القرار في ميدان نزع السلاح متعدد الأطراف. ويشير التقرير إلى أن جهود

مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن تتركز على القضايا العاجلة وجيدة التحديد. ويتساءل وفدنا عما إذا كانت البنود النووية المدرجة على جدول أعماله، على سبيل المثال، لا تعتبر من بين المسائل التي تتسم بهذه الطبيعة.

ويقترح التقرير أيضا أن تصبح الهيئة التفاوضية الحالية نوعا من الهيئات الإشرافية من أجل ما يسمى بالأنظمة القائمة متعددة الأطراف. ولا يشارك وفدي وجهة النظر التي ترى أن يكف مؤتمر نزع السلاح عن العمل باعتباره المحفل التفاوضي الوحيد متعدد الأطراف في مجال نزع السلاح، وأن يتخلى بهذه الطريقة عن مهمته في السعي إلى وضع صكوك دولية جديدة في هذا المجال، أو أن يحل محل المؤتمرات الاستعراضية لمختلف المعاهدات والاتفاقيات، والتي تنعقد كلما قررت الدول الأطراف ذلك. ونحن نرى من المستصوب، دون أدنى شك، أن يؤذن لمؤتمر نزع السلاح وأعضائه بالبت في تلك القضايا التي تقع في مجال اختصاصهم.

وفي الاقتراح بإنشاء جهاز جديد، يغفل التقرير ذكر أي إشارة إلى الهيئة التداولية التي يشترك فيها كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأعني بها هيئة نزع السلاح، التي يرى وفدي أنها تضطلع بدور هام.

تلك هي وجهات النظر الأولية التي أراد وفد كوبا أن يعلن عنها الآن، دون المساس بحقه في الإعراب عن وجهة نظرنا للأمين العام في الوقت المناسب. ونحن نكرر ما ذكرناه سابقا من أنه ينبغي أن يُطلب إلى الدول الأعضاء أن تعبر عن آرائها بشأن هذا التقرير، وأن يُشكل محفل مناسب للنظر في تلك الآراء.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن ينضم إلى الوفود الأخرى في توجيه الشكر إلى الرئيس على عقده هذه الجلسة للنظر في تقرير الأمين العام الذي يتناول الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة. ونحن نهنئ الأمين العام على مبادرته في طرح الكثير من الأفكار الشاحذة للتفكير في تقرير سوف يركز، دون شك، اهتمام الدول الأعضاء على القضايا العديدة المترابطة التي ينطوي عليها هذا الموضوع. ومن ثم، فقد يصبح هذا التقرير إلى حد بعيد عاملا حفازا لإجراء دراسة مكثفة في عواصم الدول الأعضاء، وأيضا في اللجنة الأولى، وفي مؤتمر نزع السلاح وفي محافل أخرى.

ومع ذلك، هناك أفكار أولية كثيرة تتبادر إلى الذهن. وأولى هذه الأفكار وفي طليعتها الترابط المتزايد بين الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلم وحفظ السلام وبناء السلم في عالم ما بعد الحرب الباردة. حيث ينبغي حتما أن يتواكب تنظيم الأسلحة ونزع السلاح مع إزالة الأسباب الأساسية للتوترات والصراعات، سواء تأصلت جذورها في نزاعات لم تحسم أو في حالات الاحتلال الإثني أو السيطرة المهيمنة السافرة على شعوب في أقاليم معترف بأن لها حقا مشروعا في تقرير المصير.

وثمة صلة هامة أخرى، هي الصلة بين جدول أعمال نزع السلاح العالمي وجدول أعمال نزع السلاح الإقليمي، في كل من مجال أسلحة التدمير الشامل، وفي المجال الأكثر انتشارا وزعزعة للاستقرار، أي حيازة الأسلحة التقليدية على نحو يتجاوز بكثير متطلبات الدفاع الوطني المشروعة.

وحلقة الوصل الثالثة تكمن في الترابط بين الأجهزة المختلفة التي تتحمل مسؤوليات متداخلة في ميدان نزع السلاح والأمن - أي الثلاثي المعروف المؤلف من اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح في نيويورك ومؤتمر نزع السلاح في جنيف - بالإضافة إلى الدور المتزايد الذي يؤديه الآن مجلس الأمن والدور الذي يؤديه الأمين العام نفسه، كما يوضح التقرير الحالي.

وهذه كلها مسائل تتسم بأهمية كبيرة ومغزى عميق، وتحتاج إلى دراسة في ظل مناخ أكثر هدوءا من المناخ السائد في اللجنة الأولى قبل يوم واحد من بدء التصويت على مشاريع قرارات نزع السلاح.

ويود وفدي، بالتالي، أن يقترح مسارين متزامنين ومتوازيين للعمل. الأول، عقد دورة خاصة للجنة الأولى تكرس كلية للنظر في هذه القضايا الهامة. والثاني، دعوة الدول الأعضاء إلى أن تقدم آراءها المدروسة خطيا حول الأفكار الواردة في تقرير الأمين العام.

وسيكون الهدف العام للمسارين هو دراسة المفاهيم التقليدية لنزع السلاح والأمن، لكي نرى أي الجوانب فيهما يتصف بصلاحية مستمرة، وما هي الجوانب التي جرفتها التطورات الجديدة في طريقها، وتحديد ما يمكن تحقيقه من جدول أعمال نزع السلاح في إطار زمني محدد خلال السنوات القلائل المقبلة؛ وإزالة أي التباس بالنسبة لأدوار ومسؤوليات مختلف الأجهزة المتداخلة؛ والقيام بكل ذلك بتشجيع جميع الدول الأعضاء على أن تشترك بنشاط في التعريف بآرائها بشأن هذا الموضوع.

السيد ديانوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، قبل أن أتناول الموضوع الذي تدور حوله جلستنا اليوم، أن أرحب، باسم وفد بلغاريا، بالبيان الهام الذي أدلى به في بداية هذه الجلسة، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد فلاديمير بتروفسكي الذي أبرز القضايا التي حللها تقرير الأمين العام المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة". (A/C.1/47/7) وينظر وفدي إلى اهتمامه الشديد بمناقشتنا على أنها مؤشر واضح على عزم الأمانة العامة على الحفاظ على سلامة جهاز الأمم المتحدة لنزع السلاح، مع تكييفه مع الحقائق الجديدة في عالم متغير.

وقد سنحت الفرصة لوفد بلغاريا أكثر من مرة للترحيب بتقديم الأمين العام بطرس بطرس غالى تقريره المتعلق بالأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح، والذي عرضه في هذه اللجنة.

وقد تدارسنا تقرير الأمين العام واستطعنا أن نؤكد انطباعنا الأول بأن مبادرته الجديدة هذه كانت استجابة مناسبة جاءت في وقتها للرغبة المشتركة على نطاق واسع بين الدول الأعضاء في إعطاء زخم حاسم لأنشطة الأمم المتحدة في مجال تحديد الأسلحة، من منظور الرؤية الجديدة لدورها ومكانتها الهامة في مجال الجهود المبذولة لتعزيز السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي.

وفي رأينا أن تقرير الأبعاد الجديدة يرتفع إلى مستوى هذه التطلعات. فهو يمثل تطورا ملموسا في رؤية التغيير، وفي تعزيز الأمم المتحدة على النحو الذي حدده الأمين العام في تقريره المشهور المعنون "خطة للسلام" (A/47/277).

وقد أشارت الوفود التي تناولت تقرير الأمين العام الجديد في هذه اللجنة إلى هذا التقرير بوصفه "خطة للسلام، الجزء الثاني" أو "خطة لتحديد الأسلحة من أجل السلام". ونحن نرى أن هذه الإشارة تعبر عن الأهمية الكبيرة التي تنطوي عليها محاولة الأمين العام في تقريره استكشاف الأبعاد الجديدة لمفاوضات التسلح ونزع السلاح في عالم متغير.

ويشارك وفد بلغاريا الرأي المعرب عنه في تقرير الأمين العام بأن نزع السلاح يتسم بأهمية أساسية لاحتياجات الأمن الدولي. والواقع أنه دعامة من الدعامات الرئيسية للجهود العالمية لصيانة السلم والأمن. وكما أشار بحق السيد بطرس بطرس غالى في بيانه الاستهلالي:

"فإن نهاية عصر القطبية الثنائية لم تقلل الحاجة إلى نزع السلاح؛ وإن كانت قد أدت إلى شيء، فهي أنها قد زادت من الحاجة إليه" (A/C.1/47/PV.18، ص ١٢)

وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أذكّر بالنقطة السديدة التي أثارها السيد بتروفسكي في بيانه الاستهلالي في افتتاح هذه الدورة للجنة الأولى وهي أنه:

"... من التطورات التي نرحب بها كل الترحيب أن نزع السلاح أضحى ينظر إليه الآن باعتباره من العناصر الرئيسية في النهج المتكامل تجاه قضية السلم والأمن الدوليين ..." (A/C.1/47/PV.3، ص ٩-١٠)

ويوافق وفدي تماما على أن المفاهيم الثلاثة التي اقترحها الأمين العام في تقريره عن الأبعاد الجديدة وهي - الإدماج وشمولية المنحى وإعادة التنشيط - يمكن أن تكون دعامات أساسية لجهود دولية معززة في ميدان نزع السلاح وتنظيم الأسلحة. ونحن، مثل الأمين العام، ننظر إلى هذه الأبعاد الثلاثة لإعادة التقييم، على أنها مسائل قد لا تكون مبتكرة تماما، ولكن الحاجة إليها ما زالت ماسة في هذه اللحظة بالذات من التاريخ. وما هو جديد، بالتأكيد، في محاولة تكييف مهام تحديد الأسلحة للبيئة السياسية الجديدة، هو المحتوى الجديد لهذه المفاهيم الثلاثة التي طرحت في وقت يبدو فيه أنها قابلة للتطبيق لو بذلت جهود منسقة حسنة التركيز.

ويشارك وفدي الأمين العام تماما في رأيه بأنه:

"ينبغي لنا أيضا أن ننأى عن الفكرة التي ترى أن نزع السلاح موضوع للمفاوضات فقط. إنه مجال للعمل أيضا من خلال ضبط النفس والمثال المشترك والوعي العام بتكلفة ومنافع حيازة الأسلحة". (A/C.1/47/PV.18، ص ١٣)

ولا يسعنا أن نضيف إلى ذلك إلا إيماننا بأن اتباع الدول الأعضاء مسار العمل هذا يفتح مجالا هاما للغاية لبناء الثقة، ومن ثم يسهم في تحقيق قدر أعظم من الاستقرار والأمن المشترك في العالم.

وأود أن أؤكد من جديد أمل وفدي - الذي أعرب عنه في نفس السياق في مناسبة سابقة - في أن يعقب الأساس الفكري الذي وفره تقرير الأمين العام عن الأبعاد الجديدة إجراءات تتخذها الحكومات

والأمانة لتوفير الاستقرار للمؤسسات التي تدعم الأنشطة المتعلقة بتحديد الأسلحة بعد رؤيتها من المنظور الجديد*.

وبالإشارة إلى الجزء الختامي من تقرير الأمين العام، أود أن أوضح أن وفدي أيضا يرى أن الأمم المتحدة تواجه اليوم مجموعة جديدة تماما من المشاكل يشار إليها عن حق بوصفها قضايا ما بعد نزع السلاح. والواقع أن الترابط بين تدابير نزع السلاح وبين الأحوال الاقتصادية قد اجتذب مزيدا من الانتباه على مدى السنوات الأخيرة في الوقت الذي تؤثر فيه الاتجاهات الديمقراطية على التنمية.

هذه القضايا الناشئة تبرز الحاجة الفورية إلى بذل الجهود في رحلة ما بعد نزع السلاح حيث تحاول الاقتصادات والحكومات تحويل مجمعات الصناعة العسكرية المنحى إلى مشاريع تخدم الاحتياجات الاجتماعية والإنسانية الإنمائية. وبلدان أوروبا الشرقية التي تمر الآن بمرحلة تحول كبرى من الاقتصادات المخططة مركزيا إلى اقتصادات السوق الحرة تشعر، بصفة خاصة، بالحاجة الملحة لمواجهة هذه التحديات الجديدة.

وفي هذا السياق، يشير تقرير الأمين العام عن صواب إلى المشاكل الرئيسية الثلاث التي تبرز من حيث طبيعتها الملحة والمعقدة وهي: التدمير والتخزين المأمونان للأسلحة الناجمة عن اتفاقات نزع السلاح؛ وتحويل القدرات العسكرية إلى الأغراض السلمية؛ وتوفير موارد تقنية ومالية كافية لاستكمال التحول بطريقة متوازنة.

وقد سعد وفدي بأن يقرأ في تقرير الأمين العام أن الأمم المتحدة على استعداد للمساعدة في استكشاف هذه المفاهيم. أجل، إننا نعتقد أن المنظمة هي المحفل المناسب لتشجيع الحوار حول هذا الموضوع، حتى يمكن التوصل لوسائل فعالة لمعالجته. ونحن نتفق مع الرأي الذي أعرب عنه التقرير من أن الاقتصادات المتقدمة يجب أن تتقاسم خبراتها وتجاربها مع الدول الأخرى.

وأود أن أذكّر أن بلغاريا، شأنها شأن بلدان أوروبا الشرقية الأخرى التي تمر بمرحلة التحول، قد شرعت بالفعل في عملية صعبة لمعالجة القضايا المتعلقة بتحويل الصناعة العسكرية لخدمة الأغراض المدنية، كجزء من الحوار الجاري مع مجلس التعاون لشمال الأطلسي. وتقدر حكومتي أيضا الاتصالات الثنائية المتصلة بالتحويل، والجارية مع البلدان ذات الخبرة في هذا المجال، وذات الاهتمام النشط باستكشاف إمكانات إنشاء مشروعات مشتركة أو غير ذلك من أنواع التعاون الذي يحقق المصالح المتبادلة.

---

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وتتطلع بلغاريا إلى الاستفادة من أشكال التعاون التي يمكن أن تتبلور في إطار الآليات العالمية التابعة للأمم المتحدة. وفي هذا السياق، لا يسع وفد بلغاريا إلا أن يؤيد نداء الأمين العام الموجه إلى جميع الدول الأعضاء للنظر في أساليب تخفيف حدة المشاكل الناجمة عن الانتقال المؤلم إلى عالم ما بعد نزع السلاح.

وقد لاحظنا أيضا باهتمام بالغ المعلومات الواردة في تقرير الأبعاد الجديدة، بأن الأمين العام بصدد إنشاء قوة عمل مشتركة بين الإدارات في الأمم المتحدة، لكي توفر للدول الأعضاء المشورة السياسية والتقنية والاقتصادية بشأن مختلف جوانب هذا الانتقال. ويتطلع وفدي إلى النتائج الجوهرية الأولى لعمل هذا الفريق الهام.

وفيما يتعلق بذلك الجزء من التقرير الذي يتناول الجهاز الجديد لنزع السلاح، ينطلق وفدي من نفس منطلق الأمين العام. وبما أن الأمم المتحدة أنشئت أثناء الحرب الباردة، ينبغي إعادة تقييم جهازها لكي يتماشى مع حقائق عصرنا وأولوياته. ويوافق وفدي على أننا نحتاج الآن إلى نظام منسق يسمح للمجتمع الدولي بتناول المشاكل الرئيسية لنزع السلاح بصورة عاجلة ومرنة وكفؤة.

لقد سنحت لبلغاريا الفرصة من قبل للإعراب عن تأييدها لفكرة اضطلاع مجلس الأمن بدور أكبر في مسائل نزع السلاح، وبصورة خاصة في إنفاذ قرارات عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل. ونحن نعتبر هذا الاقتراح جزءا من الاصلاح الشامل للأمم المتحدة بجوانبه المترابطة الكثيرة.

ويحدونا أمل صادق أن يتسنى عند إدخال التغييرات المؤسسية اللازمة، الاستفادة الكاملة من الخبرات والتجارب الغنية لوحدات الأمانة التي تناولت حتى الآن بنجاح مسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ونرى أن الأمانة العامة ينبغي أن تواصل على نحو متكافئ وفعال وكفؤ، خدمة مختلف الاحتياجات التي قد تتطلبها الدول الأعضاء فيما يتصل بتشجيع التدابير ذات الأولوية في هذا المجال الهام.

وتؤيد حكومتي جهود الأمين العام لإعادة تشكيل الأمانة العامة بغية زيادة كفاءتها. وفي إطار تلك الجهود، أعرف أن عددا من الدول الأعضاء، بما فيها بلغاريا، يؤمن إيمانا راسخا، بأن مكتب شؤون نزع السلاح الذي أعيد تنظيمه، سيتمتع بالعدد الكافي من الموظفين، حتى يتمكن لا من تطوير وتشغيل سجل الأمم المتحدة، وقاعدة بيانات نزع السلاح فحسب، بل من أن يضطلع أيضا، بفعالية، بمهامه الأخرى ذات الأولوية في ميدان نزع السلاح. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بالتعهد الذي جاء اليوم في بيان وكيل الأمين العام، السيد بتروفسكي بأن مكتب شؤون نزع السلاح سيجرى تعزيزه وسيستمر في الخدمة كنقطة مركزية لأنشطة الأمم المتحدة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وفي الختام، أود أن أعرب من جديد عن تأييد وفد بلغاريا التام لمساعي الأمين العام الرامية إلى جعل الأمم المتحدة منظمة مجهزة تجهيزا أفضل لتكون على مستوى مواجهة التحديات الجديدة، في عصر ما بعد الحرب الباردة. ونشاطر الأمين العام رؤيته في أن المجتمعات في عالم اليوم لم يعد بمقدورها أن تحل مشاكلها باستخدام القوة. ونؤمن، أسوة بالأمين العام، بأن جميع الأهداف والأولويات التي نوقشت في تقرير الأبعاد الجديدة هي بالفعل عملية وقابلة للتنفيذ، ولا يوجد بينها ما هو طوباوي. وفي السياسة الدولية، يعتبر نزع السلاح أهم أساليب الحد من العنف في العلاقات بين الدول.

واسمحوا لي أن أقتبس مما ذكره رئيس الجمعية العامة، السيد ستويان غانيف، وهو أيضا وزير خارجية بلدي،

"ينبغي أن نكرس جهودنا مرة أخرى لاستكمال جدول الأعمال غير المنجز المتعلق بتحديد الأسلحة، ولوضع الخطوط العريضة لجدول أعمال جديد يتفق مع حجم المشاكل التي نتناولها". (A/C.1/47/PV.18، ص ٨)

ويرى وفد بلغاريا أن تقرير الأمين العام الذي يتناول الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح إسهام كبير في سبيل تحقيق هذه الغاية. وإذ نراعي هذا، نرى أن التقرير ينبغي أن يعمم على نطاق أوسع - ربما كنشرة منفصلة، حتى يمكن لقطاع أوسع من القراء المهتمين أن يكون مطلعا بشكل أفضل على تحليلاته وتوصياته فيما يتصل بكيفية تغيير وتعزيز أنشطة نزع السلاح وجهازها، تمشيا مع مقتضيات عصرنا الجديدة.

السيد نعيمي عرفة (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ، سيدي الرئيس، بالإعراب عن تقديري لكم لتفضلكم بعقد هذه الجلسة الخاصة للجنة الأولى، وعن امتناني للأمين العام على تقريره المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة"، الذي جرى تعميمه في الاحتفال بأسبوع نزع السلاح. وأود كذلك أن أشكر وكيل الأمين العام، السيد بتروفسكي، على البيان الهام الذي ألقاه هذا الصباح.

يعرض تقرير الأمين العام بجلاء، أفكارا ونهجا جديدة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي، تستأهل أن تنظر فيها الدول الأعضاء بكل عناية. والواقع، وبما أن المجتمع الدولي اليوم يتطلع إلى المضي قدما صوب عهد جديد من الأمن والطمأنينة العالميين المعززين، وبما أن الجهود العالمية الآن في مجال تحديد الأسلحة والأمن الدولي تستمر في إظهار بوادر مبشرة بالخير، فإننا بحاجة إلى استحداث طرق جديدة للتفكير، لترسيخ دعائم السلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، لاحظنا أن الأمين العام يشير في تقريره

إلى وجود ثلاثة مفاهيم يمكنها أن تخدم كحجر أساس تقوم عليه الجهود الدولية المعززة نحو نزع السلاح وتنظيم الأسلحة، أي: الإدماج وشمولية المنحى وإعادة التنشيط. واسمحوا لي أن أطرح عدة ملاحظات أولية بشأن هذه المفاهيم الثلاثة.

وفيما يتعلق بالإدماج، نتفق مع الأمين العام في أنه ينبغي اعتبار نزع السلاح، وتشكيل نظام جديد للعلاقات الدولية، وتحسين الأوضاع الاقتصادية بمثابة تدابير متكاملة، كما ينبغي، قدر الإمكان، تنفيذها بطريقة منسقة. وقد عرض وفدي آراءه بشأن هذه المسألة في مناسبات عديدة. ونحن نعتقد أنه لا بد كجزء من أي جهد أصيل لتعزيز تحديد الأسلحة ونزع السلاح، أن تؤخذ في الحسبان وأن تعالج الآثار المزعزعة للاستقرار الناجمة عن الهوة الآخذة في الاتساع بين الشمال والجنوب، وأن يتبع نهج متوازن ومتكامل في تناولها.

وفيما يتعلق بمفهوم شمولية المنحى، هناك حاجة إلى التشديد على أنه من صالح جميع الدول توسيع نطاق جهود نزع السلاح، لا لتشمل الاتفاقات الثنائية وحدها بل لتشمل الاتفاقات المتعددة الأطراف أيضا، كجزء من عملية عالمية النطاق تشترك فيها الدول كافة. وبالإضافة إلى ذلك، نعتقد، حسب ما يؤكد عليه الأمين العام في تقريره، أن منظومة الأمم المتحدة يمكنها القيام بدور أكثر أهمية بكثير، في إضفاء طابع العالمية على نزع السلاح. وفي هذا الصدد، هناك نقطتان تكتسبان أهمية خاصة.

أولا، لا يجوز أن تغيب عن البال المسؤولية التي تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية عن جعل العالم مكانا أكثر أمنا للبشرية جمعاء، بالإسراع في جهودها صوب تخفيض الترسانات النووية وإزالتها، في نهاية المطاف، من على وجه الأرض.

ثانيا، وفيما يتعلق بدور الأمم المتحدة، نتفق مع الأمين العام في ملاحظته الواردة في تقريره "خطة للسلام"، على أن:

"الديمقراطية داخل أسرة الأمم ... تتطلب أكبر قدر من التشاور والمشاركة والاشتغال من جانب جميع الدول، كبيرها وصغيرها، في أعمال المنظمة". (A/47/277، الفقرة ٨٢)

ولذا فإننا نؤيد تأييدا قويا زيادة مشاركة الجمعية العامة، واللجنة الأولى بوصفها أحد الأجهزة الرئيسية للجمعية العامة، في قضايا نزع السلاح والأمن الدولي. إن تعميم الديمقراطية والوضوح يعد في الواقع من الخصائص الرئيسية للنظام الدولي الناشئ. ولذا يحق للجمعية العامة، المؤلفة من ممثلي جميع الدول الأعضاء، أن تنظر في كل المشاكل التي يوليها المجتمع الدولي اهتماما مشتركا، وينبغي ألا تنحى جانبا - ولا حتى إسميا - في الحالات المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، بما فيها مسائل نزع السلاح.

وفيما يتصل بمفهوم إعادة التنشيط، تبدي الدول الأعضاء بوجه عام اهتماما بتعزيز النجاح الذي تحقق بفضل الإنجازات السابقة. غير أن وفدي يسلم أيضا بأنه يمكن توطيد هذه الإنجازات السابقة بقدر أكبر، باتباع نهج تطلعي وشامل. من ذلك، على سبيل المثال، يمكن زيادة تعزيز معاهدة عدم الانتشار بإزالة أوجه قصورها في أسرع وقت ممكن.

لقد أحطنا علما بالأهمية التي تكتسيها ملاحظات الأمين العام بشأن نزع السلاح النووي. بيد أن هناك عدة قضايا أخرى يلزم معالجتها على نحو مباشر أوضح يتفق مع المصالح الأمنية المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وسأكتفي بتسليط الضوء بإيجاز على اثنتين من هذه القضايا.

أولا، ينبغي أن يدرس المجتمع الدولي عن كثب المنطق الخاص بالعقائد النووية وبامتلاك أو حيازة الأسلحة النووية. وقد آن الوقت، كما أكد وفدي في البيان الذي ألقاه أثناء المناقشة العامة في اللجنة الأولى، لإعادة تنشيط الجهود التي بذلت في العقد الماضي من أجل رفع صفة الشرعية - بموجب القانون الدولي - عن امتلاك أو استخدام الأسلحة النووية.

ثانيا، ينبغي إضفاء مزيد من الأهمية على الأولويات المحددة تحديدا جيدا في جدول أعمال نزع السلاح، ومنها ضمانات الأمن السلبية والحظر الشامل للتجارب النووية.

وختاما، أود أن أقترح، على ضوء الاهتمام الكبير الذي تبديه الوفود بالقضايا موضع البحث، ونظرا لأن هذا التقرير لم يتطرق إلى عدة عناصر هامة، إنشاء فريق من أصدقاء الرئيس أو فريق عامل تابع للجنة الأولى، يجتمع حسبما يقتضيه الأمر خلال الفترة الممتدة من الآن وحتى نهاية الدورة المقبلة للجمعية العامة، ليبحث هذه المسألة بحثا مستفيضا.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٠٠ واستؤنفت الساعة ١٥/٢٥

السيد هوجيتونغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الخاصة اليوم. لقد استمعنا اليوم إلى بعض البيانات الهامة جدا من الوفود، وأود أيضا أن أدلي ببعض الملاحظات الأولية.

أود في البداية أن أتوجه بالشكر للأمين العام السيد بطرس غالي لحضوره الجلسة ١٨ التي عقدت بمناسبة أسبوع نزع السلاح وللبيان الهام الذي ألقاه في تلك المناسبة. إن تقريره بشأن الأبعاد الجديدة لنزع السلاح (A/C.1/47/7) الذي قدم فيه بعض المفاهيم الجديدة قد أثار اهتماما كبيرا ومناقشة واسعة.

كما نقدر بالغ التقدير حضور وكيل الأمين العام السيد بتروفسكي تلك الجلسة ونشكره على بيانه.

وقد كان ذلك كله مبعث تشجيع كبير لنا، لأن المسائل الهامة التي طرحت أثارت مناقشة متعمقة في المجتمع الدولي. ويدل ذلك على أن افتتاح أسبوع نزع السلاح كان من القرارات الأساسية التي اتخذتها الدورة الاستثنائية العاشرة المعنية بنزع السلاح، كما أنه يبين أن الأمين العام، شأنه شأن المجتمع الدولي، يواصل تعليق أهمية كبيرة على القرارات التي اتخذت في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وعلى التنفيذ الكامل لوثيقتها الختامية. كما يدل على اهتمام المجتمع الدولي المتعاظم بمسائل نزع السلاح، ويبين أن المجتمع الدولي يحتاج، في مواجهة الوضع الجديد، ليس فقط إلى خطة للسلام، بل أيضا إلى خطة لنزع السلاح وتحديد الأسلحة، مثلما يحتاج كذلك إلى خطة للتنمية. إن جميع هذه الاستراتيجيات والخطط مترابطة ولا يمكن الفصل فيما بينها.

وأود أيضا أن أدلي ببعض الملاحظات حول مسألة الإدماج التي أثارها الأمين العام.

يشير الأمين العام بحق إلى الصلة الوثيقة القائمة بين نزع السلاح والسلم والأمن الدوليين. ونحن نتفق مع هذا العرض ونوافق على الرأي المبدى فيه. فالحقائق تبين أنه ولئن كانت الحرب الباردة قد انتهت فإن مهمة صون السلم والأمن الدوليين لم تنته.

وتواجه عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح تحديات جديدة. ولا يمكن الفصل بين نزع السلاح وتحقيق السلم والأمن. كما أنه لا يمكن الحصول على أحدهما دون الآخر أو إيجاد تنازع بينهما. وعلينا أن نتناول هذه القضايا ونحسمها بصورة تعبر عن الإدماج والتكامل.

وفهم وفدي هو أن المسؤولية الأساسية للأمم المتحدة بموجب الميثاق هي صيانة السلم والأمن الدوليين، والنهوض بالتنمية والتعاون المشتركين. وكل ما نفعله في ميدان نزع السلاح هو لخدمة هذه الأهداف الهامة، سواء كان ذلك في اللجنة الأولى، أو في هيئة نزع السلاح، أو في مؤتمر نزع السلاح. وفي هذا الصدد، فقد قدمنا إسهامات ولكن علينا أن نقوم بالمزيد من الإسهامات في المستقبل.

ونحن نفهم أيضا أن نزع السلاح يشكل دوما عنصر سلم وأمن لا غنى عنه. فبدون نزع السلاح وتحديد الأسلحة لا يمكن أن يكون هناك سلم وأمن، ولا يمكن أن يكون هناك نزع للسلاح وتحديد للأسلحة بدون السلم والأمن.

وفي رأيي، فإن حل مشاكل بؤر التوتر وتسوية الصراعات الإقليمية، والتوصل إلى وقف إطلاق النار، واستمرار أنشطة حفظ السلام تشكل جميعها بالطبع عناصر هامة من السلم والأمن. بيد أنها ليست كل شيء. ويجب أن يحتل نزع السلاح وتحديد الأسلحة مكانا هاما.

ولدى الاضطلاع بالأنشطة السالفة الذكر، لا يمكن أن نحيد عن نزع السلاح وتحديد الأسلحة: فإن وجود رجل المطافئ الجيد لا يكفي لضمان أمن الدولة. وينبغي أن نسوي مسألة الأمن من زاوية جوهرية، أي علينا أن نقضي على كل المصادر الأخرى لعدم الأمن. فعلينا أن نسوي أيضا مسألة الاستقرار الطويل الأجل والتعمير والتنمية. ومن ثم، لا يمكن الفصل بين حفظ السلم وصنعه وبين نزع السلاح وتحديد الأسلحة، وإلا تعذر علينا أن نتصور وجود سلم مستتب أو أمن باق.

وثمة نقطة ثالثة أود أن أثيرها هي مسألة شمولية المنحى في نزع السلاح التي أحسن الأمين العام صنعا بتناولها. ورغم أن الفكرة ليست بجديدة، فإن من الضروري أن نعيد التأكيد عليها في الظروف الراهنة، وأن نفسرها على نحو شامل وصحيح. ووفقا لرأي الوفد الصيني، ينبغي أن يكون الهدف من شمولية المنحى تعزيز السلم والأمن والتنمية. فسواء في أنشطة نزع السلاح الثنائية أو الإقليمية أو العالمية ينبغي أن يمثل ذلك أحد الأهداف.

وينبغي أن تؤدي شمولية المنحى إلى تعزيز إقامة نظام دولي جديد في فترة ما بعد الحرب الباردة. ومن ثم، علينا أن نقوم بتحقيق الديمقراطية في العلاقات الدولية. وحيث أن نزع السلاح يؤثر في أمن الدول والمناطق، فإنه ينبغي أن يكتسي أهمية لدى المجتمع الدولي كله. ويجب أن تشارك كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على قدم المساواة في المداولات المتعلقة بنزع السلاح وتسوية المشاكل في هذا المجال.

وينبغي أن نؤكد على وجه خاص على أن يكون لجميع الدول الكبيرة منها والصغيرة، والقوية والضعيفة، والغنية والفقيرة، الحق في المشاركة على أساس متساو في حل المشاكل. ولا ينبغي أن نسمح لعدد قليل من الدول القوية والكبيرة أن تحتكر كل هذه الأنشطة.

وإذ نتحدث عن شمولية المنحى، نرى أن من الضروري أن يكون ذلك أحد العناصر الرئيسية. وبغية تحقيق هذا الهدف، نرى أنه ينبغي ألا نقلل بأي شكل من الأشكال من شأن دور الأمم المتحدة وأجهزتها أو أن نتجاهلها، وألا نحاول بالأحرى الاستغناء عن هذه الأجهزة الهامة. وينبغي أن نزيد من كفاءتها وأن نعزز فعاليتها من خلال الإصلاح حتى تصبح حقا محافل ديمقراطية عريضة القاعدة ورفيعة المكانة لنزع السلاح على النطاق العالمي.

إن دور اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة دور هام. وكما هو معروف، فإن دور هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح هو أيضا دور هام. وقد قدمت الهيئة إسهامات جديدة في السنوات القليلة الماضية على وجه الخصوص بعد تطبيق الإصلاحات. وأصبح المجتمع الدولي يعلق آمالا جديدة على هذه الهيئة.

وأود أن أؤكد بصفة خاصة على أن أهمية مؤتمر نزع السلاح، بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في العالم، أهمية غنية عن البيان. إن في اختتام المفاوضات حول اتفاقية الأسلحة الكيميائية ما يدل على أنه ليس من الصحيح بتاتا أن هذا المؤتمر أصبح بلا عمل بعد انتهاء الحرب الباردة بل أن أمامه في الواقع عملا هاما كثيرا. ونحن نعتقد أنه سيقوم بدور أكبر وأكبر بعد التوصل إلى حل معقول لمسألة توسيع نطاقه وبعد إدخال التحسين اللازم على جدول أعماله. ونود أن نعرب عن تقديرنا للعمل الذي اضطلعت به إدارة شؤون نزع السلاح. وينبغي أن يحظى هذا العمل البناء بدوره بتأييد واسع النطاق.

وأود أن أؤكد أنه ينبغي أن تؤدي شمولية المنحى إلى تحسين تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك قرارات ووثائق الدورات الاستثنائية الثلاث المكرسة لنزع السلاح التي تتصدى، ضمن أمور أخرى، إلى أولويات نزع السلاح وتحديد الأسلحة، والمسؤولية الخاصة التي تتحملها البلدان الحائزة على ترسانات كبيرة. ويسعدنا أن نلاحظ أن البلدان الحائزة على أكبر الترسانات النووية لا تزعم أنها فعلت ما يكفي بالفعل. فهي على استعداد لأن تواصل المضي قدما إلى الأمـــام، ولا يزال عليها أن تفعل ما هو أكثر بكثير. ومن ثم فهناك ما يبرر اعتقادنا بأنها لن تستخدم طريقة عرض قضية شمولية المنحى لتتنصل من مسؤولياتها الخاصة.

وإننا نعتقد بأنها سوف تقدم مساهمات أخرى أكبر وضرورية.

وأخيرا، أود أن أعلق على مسألة إصلاح هيئات الأمم المتحدة المعنية بنزع السلاح. فقد علق السيد تشيان تشيتشن، وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية، تعليقا وافيا على هذه القضية في كلمته التي ألقاها في المناقشة العامة في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة (A/47/PV.8)، ولكنني أود أن أؤكد الآن أن ما يسمى بالإصلاح يجب أن يؤدي إلى صيانة السلم والأمن والتنمية، لأن الإصلاح من شأن جميع أعضاء الأمم المتحدة؛ وليس من شأن مجموعة صغيرة من الدول فحسب. ويجب أن يكون الإصلاح بتأييد جميع أعضاء الأمم المتحدة وأن ينال تفهمهم جميعا.

وأود أيضا أن أبين أن الإصلاح والترشيد ضروريان، ولكن هذه ليست مسألة تتم مرة واحدة فقط، وينتهي أمرها، وليست مسألة يتحقق فيها النجاح بين عشية وضحاها؛ وإنما هي عملية مستمرة وطويلة الأجل. ويجب علينا أن نسير بحذر. لن نكون متمسكين بما كانت عليه الأمور في الماضي ولن نقنع بالحال كما هو. ولكن لا ينبغي أن نأمل في تحقيق كل شيء دفعة واحدة. فالمسألة الهامة، عندما نقوم بإصلاح هيئات نزع السلاح، هي أن يكون لدينا هدف ويكون لدينا تقييم أساسي شامل. ولذلك ينبغي أن تكون إصلاحاتنا محددة جدا وأن تعالج المشاكل حقا.

ويجدر بنا أن ننظر أيضا فيما إذا كان من المهم أن نجري عملية جراحية واسعة النطاق على جسد صحيح إلى حـــد ما. ففي الخمسين سنـــة الماضية، التي حدثت خلالها تغييرات كثيرة في الوضع الدولي، لم يحدث أي تغيير في ميثاق الأمم المتحدة. ولم تتغير مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها ودورها: فلممارسات الأمم المتحدة استمراريتها. إننا لا نستطيع أن نعرب عن موافقتنا على ما هو جار، ولكن لا يمكننا أيضا في الحقيقة أن نستنكر كل ما هو جار.

فيسعدني جدا أن أقول إنني استمعت اليوم إلى كثير من الاقتراحات البناءة من عدد من الوفود، وأود أن أقـــدم اقتراحـــا إجرائيا هـــو أن تقوم الأمانة العامة بتجميع الاقتراحات والآراء الهامة التي أدلت بها الوفود اليوم وتوزعها على الوفود لإمعان النظر فيها. وأود، إن أمكن، أن نعقد جلسات أخرى من هذا النوع لإجراء مزيد من المشاورات حتى تتمكن جميع الهيئات العاملة في ميدان نزع السلاح من أداء دورها الصحيح.

السيد سوه (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، باسم وفد جمهورية كوريا، أن أشكركم على عقد هذه الجلسة الخاصة للجنة الأولى لاستعراض تقرير الأمين العام المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" (A/C.1/47/7).

ولقد أتاح لنا هذا العصر الجديد من تاريخ العالم، كما يوحي عنوان التقرير، فرصة جديدة وأملا جديدا في إحراز تقدم في ميدان الحد من التسلح ونزع السلاح. فمن الواضح أن نزع السلاح، كما بيَّن الأمين العام في بيانه الذي أدلى به أمام هذه اللجنة في الجلسة ١٨ هو حجر زاوية للعالم الذي يسوده السلم. غير أننا يجب أن نعترف بأن إرساء هذا الحجر الأساسي بنجاح سيتطلب تعاونا صادقا من كل عضو من أعضاء المجتمع الدولي بلا استثناء.

ومن جهة أخرى فإنه إذا لم يتوفر لدى كل دولة الاستعداد للتغاضي عن مصلحتها الذاتية في سبيل مصلحة الجميع، وإذا حلَّت العبارات الطنانة الفارغة محل الالتزام الحقيقي، فإن عملنا عندئذ لن يعدو أن يكون ضربا من العبث. وإذا لم تتكيف المواقف القائمة منذ زمن طويل، والتي تطورت إبان الحرب الباردة، مع هذه الفترة المختلفة جدا من التاريخ، وإذا لم يسمح للآفاق الجديدة ووجهات النظر الموضوعية أن تؤثر على عمل المنظمة، فإن جهودنا سيكون محكوما عليها بالفشل منذ البداية.

وبالنظر إلى طبيعة هذه الفرصة البالغة الأهمية - وربما القابلة للإفلات السريع منا - نرى أن تقريري الأمين العام الأخيرين جاءا في حينهما وأنهما على جانب كبير من الأهمية. فالتقريران المعنونان: "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" (A/C.1/47/7) و "خطة للسلام" (A/47/277) يوفران قوة دافعة فعالة لبدء التعديلات الضرورية لنجاح الأمم المتحدة في عالم يختلف كل الاختلاف عن العالم الذي كان قائما قبل سنوات معدودة.

ولقد أعطانا الأمين العام في تقريره عن الحد من التسلح ونزع السلاح عدة مفاهيم تستحث الفكر - الإدماج وشمولية المنحى وإعادة التنشيط - وهي تستحق منا أن ننظر فيها بكل اهتمام.

أولا، لقد وسع نطاق مفهوم الأمن الدولي بأن أبرز الصلات بين نزع السلاح والسلم والأمن من جهة، والتقدم الاجتماعي - الاقتصادي من جهة أخرى. فكما يؤكد التقرير:

"ينبغي اعتبار نزع السلاح، وتشكيل نظام جديد للعلاقات الدولية، وتحسين الأوضاع الاقتصادية، بمثابة تدابير متكاملة كما ينبغي ... تنفيذها بطريقة منسقة." (A/C.1/47/7، الفقرة ١٠)

فهذا التركيز على العلاقة بين الأسباب الكامنة لعدم الاستقرار وعمليات تكديس الأسلحة تركيز حان أوانه منذ زمن طويل. وبناء على ذلك، نرحب بتشديد التقرير على مسألة التكامل بين السلم والأمن وبناء هيكل نظام جديد للتعاون الدولي.

ثانيا، اعترف الأمين العام بأهمية الترتيبات الإقليمية باعتبارها شبكات مناسبة لتنفيذ الحد من التسلح وتدابير بناء الثقة. فكما شاهدنا مرارا وتكرارا، أدى انتهاء الحرب الباردة، الذي نرحب به، إلى إطلاق سيل من المنازعات الإقليمية في شتى أنحاء العالم، مما أوجد تهديدات جديدة لفرص السلام الناشئة. ولذلك ينبغي زيادة تعزيز الترتيبات الإقليمية بحيث يحذو المجتمع الدولي حذو الدول القوية عسكريا. ونحن نشارك الأمين العام تماما وجهة نظره القائلة إن النهج الإقليمية ودون الإقليمية يمكن أن تعزز عملية تخفيض الأسلحة على نطاق عالمي. والحقيقة أن أهمية تعزيز النهج الإقليمي لا يمكن فقط، بل يجب أن توضع على قدم المساواة مع أهمية النهج العالمي التقليدي.

وركز الأمين العام في خاتمة تقريره، بثاقب بصيرته، على المشاكل الجديدة التي سمّاها "قضايا ما بعد نزع السلاح"، ولا سيما "الآلية الجديدة". وإننا نعتقد بأن هذه القضايا الناشئة، في ضوء آثارها العديدة، تستحق من الدول الأعضاء أن تنظر فيها بعين الاعتبار التام في أسرع وقت ممكن.

فالكرة الآن في ملعب الدول الأعضاء. وإن وفدي يشارك تماما في الرأي القائل بأن "الوقت [قد حان] للانتقال من المناقشات الاستكشافية إلى الإجراءات العملية" (A/C.1/47/7، الفقرة ٤٥)، آخذا في اعتباره أنه ينبغي أن تكون الأمم المتحدة مكانا لا للأزمات المستحكمة، وإنما للأمل والإلهام.

وفي هذا الصدد، فإن اقتراحات استعراض قضايا الحد من التسلح ونزع السلاح في عصر ما بعد الحرب الباردة في سياق أكثر شمولا، في المناسبات الملائمة، تستحق منا نظرا إيجابيا، ولا سيما في ضوء تقرير الأمين العام.

السيد ويسنمورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلادي في البداية أن يشكر الأمين العام على البيان الهام الذي قدم به تقريره "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة". وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام السيد بتروفسكي على البيان الهام الذي أدلى به في وقت مبكر من هذه الجلسة.

لقد قرأ وفدي بعناية واهتمام تقرير الأمين العام الذي قدم في غضون أسبوع نزع السلاح بشأن الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة. وأحطنا علما بالاقتراحات العديدة التي وردت في هذا التقرير. إن تنفيذ هذه الاقتراحات ستكون له نتائج بعيدة المدى لجميع الدول الأعضاء. ومن ثم فهي تحتاج الى تفحص دقيق في السياق الأوسع، سياق النهوض بمساعينا الجماعية لنزع السلاح والأمن. ولهذا السبب يود وفدي أن يقدم بعض الملاحظات التمهيدية وسيقدم في مرحلة لاحقة ملاحظات أكثر تفصيلا.

يوافق وفدي تمام الموافقة على أننا في حاجة الى استراتيجية أكثر فعالية لبدء عملية تخفيض وإزالة الأسلحة وتعزيز الأمن الدولي تدريجيا. ومما لا شك فيه أن هذه العلاقة معقدة ولها أوجه عديدة، وتمس على نحو مباشر مشكلات التوفيق بين الشواغل الأساسية الحساسة والمصالح الحيوية طويلة الأجل للمجتمع العالمي. ويمكن تركيز الانتباه عليها، أولا، بالاعتراف بأن تكديس الأسلحة، وظهور منظومات جديدة من الأسلحة، وتحديث المنظومات الموجودة، ونشرها، أمور قد أدت الى الخصومة والتوتر والخوف. ثانيا، إن التقدم في نزع السلاح يمكن أن يزيد الى حد كبير نطاق التعاون الدولي، وبصفة خاصة في تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية وتشجيع احترام مبادئ الاستقلال الوطني والسيادة والمساواة وحق الأمم في تحديد مصائرها. ثالثا، إن نزع السلاح سيسهل عملية التوصل الى حلول لعدد من المشكلات الحساسة وفي الصدارة منها العلاقة المتبادلة بين الأمن ونزع السلاح والتنمية.

وبالتالي فإن التقدم في نزع السلاح شرط لا بد منه لتعزيز الأمن بجميع جوانبه، بما في ذلك الجوانب غير العسكرية. ومن الجهة الأخرى فإن مسألة الأمن بالمفهوم الضيق لهذا التعبير تكمن في صميم عملية نزع السلاح، وهذه العلاقة يشكلها الى حد كبير ما اتسم به سباق التسلح على مدى زمن طويل من الحدة والانتشار.

وللخروج من هذه الحلقة التي تبدو مفرغة ينبغي تناول نزع السلاح والأمن الدولي في وقت واحد. فاتخاذ خطوات محددة في أحد الميدانين سيكون شرطا لازما لاتخاذ خطوات في الميدان الآخر. إن توازي التدابير وتناسقها في هذين الميدانين يمثلان السبيل العملي والمنطقي الوحيد للبحث عن حل لهذه المشكلة. ولا يمكن لهذا النهج، ولا ينبغي له، أن ينطوي على أي جمود. لأن بعض تدابير نزع السلاح قد لا تتطلب بالضرورة تدابير متزامنة ذات طابع سياسي أو قانوني، لتعزيز الأمن الدولي. ومع ذلك هناك تدابير أخرى من تدابير نزع السلاح لا يمكن أن تكون فعالة إلا إذا صاحبتها ترتيبات سياسية وقانونية لتعزيز الأمن. وكلما اتسع نطاق تدابير نزع السلاح وعلت أهميتها العسكرية، اشتدت الحاجة الى تنسيق هذه التدابير مع تدابير لتعزيز الأمن الدولي.

إن العلاقة المتبادلة بين نزع السلاح والأمن الدولي تشكل أساس العديد من المشكلات المتعلقة بالتقدم في تخفيضات الأسلحة والحفاظ على السلم والأمن ويتمثل جوهر المشكلة في نهاية المطاف في الاتفاق على طرائق تضمن أمن الدول عند مستويات متدنية تدريجيا من الأسلحة التقليدية مع القضاء بالكامل على الأسلحة النووية. ويتطلب هذا تنظيم وتخفيض التسلح والحد منه بالاضافة الى تنفيذ أحكام الأمن الجماعي الواردة في الميثاق.

إننا لا نوافق على وجهة النظر التي تقول إن قضايا ما يسمى بالاستقرار الاستراتيجي والتحقق تثير صعوبات بالغة في سبيل نزع السلاح النووي. فبينما فقدت النظريات النووية أهميتها وإمكانية تطبيقها في فترة ما بعد الحرب الباردة، تم بالفعل إحراز تقدم حاسم في ميدان التحقق وأصبحت تضاف الآن الى الاتفاقات أحكام بشأن التحقق لضمان الامتثال لهذه الاتفاقات. وحسبنا أن نذكر أن السعي الى أن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب إنما يتعثر بسبب عدم توفر الإرادة السياسية وليس بسبب مسائل التحقق التي حسمت منذ زمن طويل نتيجة للقدرات التكنولوجية.

وبوصف اندونيسيا من الموقعين على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فإنها تسلم بالحاجة الملحة للمحافظة على نظام لمنع الانتشار قابل للبقاء على الرغم من أوجه القصور والالتزامات غير المتناسقة في هذا النظام. ولا يمكننا أيضا أن نغفل عن تقاعس بعض الدول الوديعة عن الوفاء وفاء صادقا بالالتزامات المقطوعة في المعاهدة. ومن ثم فبدلا من تمديد المعاهدة الى أجل غير مسمى ودون أية شروط، فإن مدة بقائها ينبغي أن تحدد في ضوء تقييم جديد لأدائها، وبصفة خاصة لكفالتها توفير المواد النووية والمعدات والتكنولوجيا للأغراض السلمية.

يدعو التقرير أيضا الى اتفاقات متعددة الأطراف لنزع السلاح تنفذ على المستويات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية. وتعتقد اندونيسيا أن هذه النهج ينبغي أن يكمل ويعزز بعضها بعضا. إن التقدم على أي مستوى سيسهم في تعزيز أمن جميع الدول. ومع ذلك فإن جهود نزع السلاح في منطقة ما لا يمكن أن تنفصل عن جهود نزع السلاح في مناطق أخرى، ولا عن الجهود الدولية وبصفة خاصة الجهود التي تنخرط فيها الدول الكبرى. وفي نفس الوقت فإن الجهود التي ترمي الى تحقيق الهدف النهائي أي نزع السلاح العام والكامل لا يمكن تقسيمها على أساس إقليمي ببساطة بحيث تقرر كل منطقة ما يمكن تحقيقه وما لا يمكن تحقيقه، لأن مثل هذا النهج يمكن أن يشوه الجهود العالمية لنزع السلاح وقد يؤدي الى خلل في الأمن سواء للدول الموجودة في المنطقة أو بالنسبة لدول تقع خارج المنطقة*.

ويدعو التقرير أيضا الى أن يضطلع مجلس الأمن بدور أكبر في مسائل نزع السلاح ويشير في هذا السياق الى الأحكام ذات الصلة في الميثاق. ولكنه يتجنب بشكل ظاهر الإشارة الى المادة ١١ من الميثاق المتعلقة بدور الجمعية العامة في وضع المبادئ المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسلح.

إن جميع الدول الأعضاء لديها مصلحة حيوية في نجاح مفاوضات نزع السلاح وعليها واجب المشاركة في جهود الحد من الأسلحة، ومع ذلك فإننا نشعر بقلق عميق لأن مؤتمر نزع السلاح يمنع حتى الآن من الاضطلاع بفاعلية بمسؤولياته إزاء البنود التي أعطيت أولوية قصوى. ولا يمكن أن التهوين من شأن هذا الجهاز ليصبح جهاز لمجرد إجراء المناظرات حول القضايا النووية بل ينبغي بالأحرى أن يفتتح مؤتمر نزع السلاح مفاوضات تشارك فيها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن المسائل المتعلقة بنزع السلاح النووي.

وأخيرا، فإن حركة عدم الانحياز تناولت مسائل نزع السلاح والأمن على أساس بعض الافتراضات الجوهرية. أولا، أن هدف السعي الى تحقيق أمن انفرادي عن طريق التسلح يعد وهما خطيرا. ثانيا، إن الأهداف السياسية لا يمكن تحقيقها بالوسائل العسكرية. ثالثا، إن تكديس القوة العسكرية يقوض الأمن ولا يعززه. رابعا، إن التحسينات النوعية والاضافات الكمية في الأسلحة لن تزيد من مناعة أي دولة ولن

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سوه (جمهورية كوريا).

تؤدي الى توفير الأمن المطلق لها، خامسا لا يمكن السعي الى تحقيق الأمن على حساب بلدان أخرى بل ينبغي السعي اليه بالتضافر مع هذه البلدان. سادسا، إن تحقيق العالم الخالي من الأسلحة النووية الذي هو وحده العالم الكفيل بالحفاظ على وجود الإنسانية، إنما هو مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع الأمم.

وقد تأكدت هذه الافتراضات على نحو حاسم في مؤتمر القمة العاشر لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في جاكرتا في أيلول/سبتمبر الماضي. وعلى أساس هذه الاعتبارات، التزم عدد كبير من بلدان عدم الانحياز بأن ينفذ على نحو فعال أحكام الأمن الجماعية، على النحو الوارد في الميثاق.

إن البيئة الدولية التي تتغير على نحو دائم تمثل إمكانيات وتحديات لم يسبق لها مثيل للتعاون بين الأمم. إن الحاجة الى دمج نزع السلاح والأمن، وإضفاء منحى الشمولية على جهود نزع السلاح، وتنشيط الجهود التي أشار اليها التقرير، تعتبر من بين هذه الإمكانيات الجديدة وسوف يستكشف وفدي الاقتراحات والنهج المختلفة التي يمكن أن تسهم في تحقيق المصالح الجماعية لجميع الدول.

اسمحوا لي أن اختتم بياني بأن أذكر أن اقتراح الوفد البلغاري بأن يعمم تقرير الأمين العام في مطبوع قائم بذاته، يحظى بتأييدنا.

(السيد أزيكيوي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفد نيجيريا بتقرير الأمين العام عن "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة". والوثيقة تتمم العرض الوارد في "خطة للسلام"، وخاصة لأنها تركز على نزع السلاح، وهو عنصر رئيسي في أي دراسة للمسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين.

إن نزع السلاح يحظى دائما بأهمية بارزة في أي تنظيم أمني سياسي. وهو عنصر حيوي في بناء الثقة وأداة في بناء السلم وضمانه. وعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة، فإن الكثير من الأسلحة التي كرست خلال تلك الفترة لا تزال موجودة ولا تزال تصدر وتستخدم في العديد من الصراعات الإقليمية.

ونيجيريا تعتقد أن نزع السلاح لا ينبغي فحسب أن يعطي مكانة بارزة بل ينبغي أيضا صون وتعزيز طابعه الفريد المتميز. والواقع إننا الآن أكثر من أي وقت مضى نجد إن البنود التي أعطيت الأولوية في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح بنود تزداد أهمية وينبغي متابعتها بقوة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، بغية تحقيق الهدف النهائي المتمثل في وجود عالم ينعم بالسلامة وبالمزيد من الأمن.

وتوخيا لهذا الهدف، ينبغي أن نستمر في التركيز على أسلحة التدمير الشامل، وخاصة الأسلحة النووية. وينبغي أن نمضي بشكل حاسم من أجل إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب. وفي هذا ضمان لاستمرار صلاحية نظام معاهدة عدم الانتشار.

كما ينبغي تكريس الاهتمام إلى الأسلحة التقليدية وخاصة نقل هذه الأسلحة إلى مناطق التوتر والصراع. إن منتجي الأسلحة عليهم التزام أخلاقي بضبط النفس في بيع الأسلحة. إن العناصر الإيجابية في العلاقات الدولية على مدى السنوات الخمس الماضية أثارت تساؤلات عن طريقة إدارة الدبلوماسية الدولية. وتساؤلات تثار خاصة عن صلاحية وحيوية آلية نزع السلاح المنشأة خلال فترة الحرب الباردة. وترى نيجيريا أنه وإن كان بالإمكان تحسين آلية نزع السلاح تحسينا كبيرا لكي تصبح معبرة عن تطورات ما بعد الحرب الباردة، فإن من الواجب الحرص على عدم تفكيك هذه الآلية. ونرى أنه ينبغي إعطاء اللجنة الفرصة للتداول على نحو مفصل بشأن أي تغيير مقترح في آلية نزع السلاح.

إن تكلفة السلم هائلة، بيد أنها تكلفة زهيدة بالقياس إلى تكلفة الحرب. ونزع السلاح هو أداة للسلم. لذلك فإن أي نفقات تُنفق على نزع السلاح ينبغي النظر إليها على أنها استثمار في السلم. ولهذا السبب يدعو وفد نيجيريا بقوة إلى تقديم التمويل الكافي للمسائل المتصلة بنزع السلاح، مثل التدابير الإقليمية لبناء الثقة والمشاريع الموجهة لعدم انتشار أسلحة التدمير الشامل.

السيد شاندرا (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الهند بوصفها بلدا كان دائما في طليعة المدافعين عن قضية نزع السلاح، ستدرس دراسة جادة تقرير الأمين العام. ونحن نقدر تقديرا كبيرا جهوده للتركيز على هذه المسألة في سياق فترة ما بعد الحرب الباردة. كما نود أن نشكر وكيل الأمين العام السيد بتروفسكي على عرضه وتواجده معنا.

إن العديد من العناصر في التقرير جديرة بالمدح من أول وهلة. ومن بين هذه العناصر:

أولا، فكرة أن نزع السلاح، على الرغم من انتهاء الحرب الباردة، لا تزال هامة بالنسبة للأمن الدولي، فلا يزال العالم مكانا خطرا غير مأمون.

وثانيا، فكرة أن جميع الدول ينبغي أن تشترك في عملية نزع السلاح.

ثالثا، أن النهجين العالمي والإقليمي لهما دور في الحد من التسلح، لكن أنواع المقترحات التي تطبق في منطقة ما قد لا تكون بالضرورة قابلة للتطبيق في منطقة أخرى. ففي هذا السياق ينبغي لنا أن نلاحظ الخصائص المميزة والشواغل الأمنية الخاصة لكل منطقة. كذلك ينبغي أن نتوخى الحرص الواجب في تحديد المناطق.

رابعا، إن هدفنا لا ينبغي أن يقل عن القضاء الكامل على الأسلحة النووية، وتوخيا لهذه الغاية ينبغي أن يكون هناك حظر شامل على التجارب النووية. والواقع أن هذا هو السبب الذي جعل الهند تحث دائما على أن تكون لمؤتمر نزع السلاح ولاية تفاوضية في هذا الصدد.

خامسا، استمرار أهمية ومغزى عمليات التفاوض على الصعيد المتعدد الأطراف.

سادسا، الشواغل المعرب عنها إزاء المشاكل المتصلة بعمليات نقل الأسلحة.

وثمة شاغل ربما أكبر من ذلك، في رأينا، يتمثل في الصلة بين عمليات نقل الأسلحة بطريقة غير شرعية والأنشطة الإرهابية التي تجري برعاية الدولة وتكون موجهة ضد بلدان أخرى. إن الإرهاب، وخاصة من ذلك النوع، يبرز في الوقت الحالي باعتباره خطرا مقلقا بالنسبة لاستقرار الدول وأمنها. إن نزع السلاح الإقليمي لا يمكن أن يحقق هدفه الكامل إلا إذا أوفت الدول المعنية بالتزاماتها بمقتضى القانون الدولي، وامتنعت عن الانخراط في أعمال إرهابية ضد دول أخرى سواء كان ذلك بتنظيم هذه الأعمال أو التحريض عليها أو المساعدة أو المشاركة فيها.

وفيما يتعلق بأساليب مكافحة الانتشار، نرى أن أساليب المكافحة لا ينبغي أن تقسم العالم إلى من يملكون ومن لا يملكون. ولهذا السبب قلنا بأن الأجدر بنا، بدلا من مجرد تمديد معاهدة عدم انتشار إلى أجل غير مسمى وبلا قيد أو شرط، أن نستعرض المعاهدة ونحسنها، وأن نجعلها تحقق المزيد من الإنصاف بين الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية، ومن ثم نحولها إلى صك لتحقيق القضاء الكامل على الأسلحة النووية وهو الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وخال من العنف.

إن نزع السلاح في الوقت الحالي ليس على جدول أعمال مجلس الأمن. وقبل النظر في أي توسيع لجدول أعماله، ينبغي أن نضمن أن أي قرار يصدر عن المجلس سيكون معبرا عن توافق آراء مجموع أعضاء الأمم المتحدة. ولهذا السبب ما فتئنا ندعو إلى إيلاء الأولوية إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن وغيره من أجهزة الأمم المتحدة. فلا بد للمجلس أن يحظى بثقة العضوية الكاملة للأمم المتحدة، وعندئذ فقط تتوفر المصداقية لإجراءاته.

هذه مجرد تعليقات مبدئية، والتقرير يتضمن أفكارا عديدة ذات آثار بعيدة المدى. لذلك ينبغي أن نتناولها بقدر أكبر من الدراسة والاهتمام. وبعد المزيد من النظر المتروي أعتقد أنه سيكون من المجدي أن نبحث التقرير بتعمق في شتى محافل نزع السلاح وفيما بين الأطراف المهتمة والمجموعات. لذلك فإنني أؤيد الاقتراح المقدم من ممثل الصين، الذي دعا إلى تجميع الاقتراحات والأفكار القيمة العديدة المعرب عنها اليوم في وثيقة تعمم.

السيد إيريرا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لما كان ممثل المملكة المتحدة قد تكلم من قبل في الجلسة نيابة عن المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء بها، لم يكن في نيتي أن أتكلم. إلا أنه نظرا لغزارة فحوى الكلمات التي ألقيت منذ ذلك الوقت ولبعض ما جاء فيها، أود أن أدلي بتعليقات مختصرة قليلة.

أولا نحن ندرك فائدة وأهمية هذه المناقشة ومدى دلالتها على حيوية اللجنة الأولى وحدة بصيرة رئيسها. وأعتقد أن المناقشة قد أظهرت أيضا المسؤولية التي تشعر بها الدول الأعضاء في تصميمها على أن تواجه بالشكل الملائم التغيرات التي نشهدها. ومن هذه الزاوية، لا يسعنا إلا أن نرحب بما أثاره تقرير الأمين العام، وعرضه هنا لهذا التقرير فضلا عن البيان الذي أدلى به من قبل في هذه الجلسة وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، من حافز لنا جميعا على التفكير في هذا الأمر. ونحن ممتنون للغاية للسيد بتروفسكي لتكريسه لنا هذا النصيب الكبير من جدول أعماله المتخم للغاية.

لن أتناول بالتفصيل جوهر الاقتراحات والأفكار الواردة في تقرير الأمين العام لأنه قد يكون من السابق لأوانه أن أفعل هذا، وإنما أريد فقط أن أقول كلمة بشأن هدفنا - كما نراه - وبشأن طرق ووسائل بلوغه.

في رأينا أن الهدف هو أن نضمن أن يسير هذا التحرك نحو التبصر وإعادة الهيكلة والإصلاح، الذي أملته العناصر الجديدة في حالة الأمن الدولي، على نحو منتظم وبطريقة تتسم بالشفافية والواقعية.

إن نزع السلاح لم يعد بالتأكيد كما كان من قبل. إنه ليس شيئا منعزلا عن الواقع، ليس شيئا مجردا وخاويا من المضمون كما كان في الماضي. لقد أصبح نزع السلاح واقعا ولذلك يجب أن تؤخذ فيه بعين الاعتبار على نحو متزايد دوما معالم جديدة وجوانب جديدة تتضمن عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل، وتدابير بناء الثقـــة، والشفافية، والأمن الإقليمـــي. وهذه كلها جزء لا يتجزأ من تراثنا الفكري المشترك، ولا يسعنا إلا أن نرحب بكون الجمعية العامة قد أوكلت في القرار ٣٦/٤٦ لام الى الأمانة العامة وإلى مؤتمر نزع السلاح مهام مختلفة متميزة ولكنها متكاملة تتعلق بالشفافية في مجال التسلح.

والسؤال هو كيف يمكن للأجهزة المختصة القائمة الآن أن تنظم بطريقة ذكية لتحقيق ذلك الهدف. من الواضح أن مختلف الأجهزة المختصة في مجال نزع السلاح قد أولت الأمر بعض التفكير بالفعل. لقد بدأت هيئة نزع السلاح في إصلاح أساليب عملها منذ عامين، وفي العام الماضي بدأنا نرى ثمار ذلك الإصلاح.

لقد طرح الأمين العام في تقريره عددا من الأفكار الجديدة. وقد بدأت اللجنة الأولى في ترشيد عملها وأعتقد أنه ينبغي لنا أن نرحب بهذا. ومرة أخرى أود أن أشكر السفير العربي على عقد اجتماع لمجموعة "أصدقاء الرئيس"؛ لإجراء تبادل ودي مفيد للآراء.

كما يعرف الجميع، فإن مؤتمر نزع السلاح، وقد توصل بنجاح الى اتفاقية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية، بدأ عملية تفكير في أمر جدول أعماله وعضويته وأساليب عمله وكيفية الإصلاح في هذا المضمار. وكما قال رئيس المؤتمر منذ أيام قليلة، ليس هناك شك في أن هذه عملية هامة. ونحن نعتقد أنه عندما يحين الوقت ستبلغ الأمانة العامة بقرارات المؤتمر.

إنني أدرك أيضا أن مجلس الأمن قد عقد، كما ذكر هنا عدة مرات، اجتماع قمة يوم ٣١ كانون الثاني/يناير الماضي وحدد عدد من الأفكار الجديدة تماما في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

ويبدو لنا أن هذه العمليات المختلفة يجب أن تتطور. لقد أصبح العالم أكثر تنوعا، وأقل تمركزا، وهذا سبب آخر لتجنب أي مفهوم يكون بالغ الشمولية أو بالغ التجريد، وأيضا أي خطر يتمثل في مركزية مفرطة تتجاهل هذا التنوع. وبعبارة أخرى، يجب أن نهتم بضمان نجاح حركة الإصلاح الهامة الضرورية هذه ولو كنا في عالم مثالي لتوفر لنا الوقت الكافي لتحقيق هذا الهدف. لكن كما قال سفير المكسيك صباح اليوم، ليس لدينا وقت كثير، ولذلك فليس من المنطقي أن نفكر في عملية مثل تلك التي أدت في الماضي الى عقد دورات استثنائية للجمعية العامة.

ولسوء الحظ، ليس لدينا الوقت الكافي لنقرر عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة تكرس لنزع السلاح. ونحن نعلم جميعا أن هذا الأمر يقتضي وقتا وجهدا، وأنه خلال ذلك الوقت ينبغي لنا أن نتوصل، على وجه السرعة، إلى اتخاذ عدد من القرارات السريعة.

لذلك، نود التأكيد على نقطتين هما: أولا، أننا نؤيد الاقتراح الذي قدمه ممثلا المكسيك وباكستان، القائل بوجوب انعقاد دورة استثنائية وجيزة للجنة الأولى وذلك في شباط/ فبراير أو آذار/مارس من العام المقبل، يكون هدفها المحدد بحث هذه المشاكل المختلفة والنظر في جميع المسائل بعناية قبل اتخاذ أي قرار، لكي تطرح قرارات وأفكار كل منا، وتبحث كأساس لإدخال ما قد يلزم من تغييرات عليها. ثانيا، وفي الختام، أعتقد أنه سيكون من المفيد فكريا لمن هم أعضاء في مؤتمر نزع السلاح لو جرى توزيع تقرير الأمين العام في مؤتمر نزع السلاح كوثيقة رسمية للمؤتمر حتى يتسنى للمؤتمر أن يأخذ في الاعتبار فحواه الهامة في عملية اتخاذه للقرار في المستقبل.

السيد سيرفي (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أقول إنني أرحب بحضور وكيل الأمين العام السيد فلاديمير بتروفسكي خلال مناقشة تقرير الأمين العام بشأن تنظيم التسلح ونزع السلاح، وإننا نشعر ببالغ الامتنان للرئيس على دعوته لعقد هذه الجلسة.

وإذ أتكلم بصفتي الشخصية، أعتقد أنه من واجبي، بوصفي رئيسا لمؤتمر نزع السلاح، أن أوضح للجنة الأولى دواعي القلق التي تساور عددا من أعضاء مؤتمر نزع السلاح بشأن الشائعات، والآراء ووجهات النظر التي تتردد سرا في مناسبات شتى، خلال العملية الجارية حاليا في هيئات الأمانة العامة المختلفة فيما يتصل بنزع السلاح بشكل عام، والعلاقة بين اللجنة الأولى، ومؤتمر نزع السلاح، وهيئة نزع السلاح بشكل خاص.

وبوصفي رئيسا لمؤتمر نزع السلاح، أود أن أؤكد مجددا على مركزه الأصلي واختصاصه الحصري كهيئة تفاوضية. ولقد أولى المؤتمر اهتماما خاصا لعبارة "الترشيد وإعادة التنظيم" لما لها من آثار وتشعبات. والمؤتمر يدرك تمام الإدراك ضرورة تكييف طموحاتنا وأساليب عملنا مع تطور الوضع الدولي. ولقد أولينا كذلك اهتماما شديدا للمقترحات التي قدمها الرئيس في الأسبوع الماضي خلال الاجتماع غير الرسمي لأصدقاء الرئيس.

إن مسألة العلاقة بين مختلف الهيئات المختصة في مجال نزع السلاح مسألة لها أهمية سياسية وتقنية في آن معا. ويجب علينا ألا ننسى أن لكل من مؤسساتنا صلاحيتها المحددة وعضويتها المعينة وآليتها الخاصة باتخاذ القرار. ولا شك أن النظر في الأمر بإمعان سيثبت لنا أن إيجاد الآلية الصحيحة هو

الذي سيكفل لنا أداء متناسقا. ودعونا نتأكد من أن الطريق ممهد قبل أن نحاول سلوكه. وفي حين أننا يجب ألا نبقى أسرى للأنماط القديمة، فمما لا بد منه في الوقت ذاته أن نصون الأدوات التي سبق أن برهنت على فعاليتها وأن نبقيها حاضرة للعمل. وإنني أعتقد أن هذا هو صلب الرسالة التي يحملها لنا التقرير الهام الذي أصدره الأمين العام بشأن الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة.

السيد فواتحيه (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي أولا أن أعرب عن مدى امتنان وفد بلدي للأمين العام، السيد بطرس غالى، على تقريره المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة"، والذي عرض علينا خلال أسبوع نزع السلاح في هذا العام.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن امتنان وفد بلدي للرئيس على اتاحته هذه الفرصة لنا لتبادل وجهات النظر، الأمر الذي سيمكننا، وأنا واثق من ذلك، من تركيز أفكارنا ومناقشتنا على مهمة نزع السلاح الماثلة أمامنا نتيجة للمناخ الجديد الذي تولد عن الانتفاضات الأخيرة في المجتمع الدولي.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأرحب بوجود السيد بتروفسكي وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، بيننا.

ويود الوفد الجزائري أولا أن يرحب بجهود الأمين العام في سبيل توجيه عمل الأمم المتحدة نحو بلورة الأهداف الواردة في الميثاق، ونود أن نؤكد له تأييدنا التام.

ويود وفد بلدي أن يبدي اليوم بعض الملاحظات الأولية حول هذا التقرير، علما بأن هذه الوثيقة المهمة جدا لا تزال تدرسها عدة هيئات مختصة في بلدي.

وفيما يتعلق بالشكل، فإننا نرى أن هذه الوثيقة تمثل، على نحو بيّن، نهجا مبتكرا في تناول مسألة نزع السلاح، نهجا يأخذ في الاعتبار بعض الأوجه الثانوية للمشكلة وينزع هذا النهج إلى أن يكون شموليا فيحاول تفادي تجزئة وعزل مسائل مترابطة بجلاء، كما كان يحدث حتى الآن. وأخيرا، فإن هذا النهج يتحلى بالموضوعية في تقييم البيانات المعقدة المتصلة بنزع السلاح.

ومع ذلك، فإننا نرى أنه، نظرا إلى أهمية مجال نزع السلاح، كنا نفضل بالتأكيد أن نرى هذه الوثيقة تنشر في وقت واحد مع التقرير المعنون "خطة للسلام" ما دامت لم تدمج في ذلك التقرير، كي تعكس، على نحو أفضل، الترابط بين مسائل نزع السلاح ومتطلبات الدبلوماسية الوقائية. علاوة على ذلك، فإن هذه المبادرة من الأمين العام نشرت علنا في مرحلة معينة من عمل اللجنة الأولى خلال الدورة الحالية، ولم تؤخذ

في الحسبان فيما يبدو لنا جميع الاعتبارات العملية، مثل الوقت اللازم لإجراء تبادل في وجهات النظر على نطاق أوسع بين مختلف الوفود المهتمة بالأمر. وأخيرا، كنا نتمنى مزيدا من الوقت لنمعن التفكير في أوجه هامة كالأوجه المتصلة بنزع السلاح والأمن.

وهناك ملاحظة أخرى نود اليوم أن نبديها حول الشكل تتصل بدور كل من الهيئات المختصة بمجال نزع السلاح. وهكذا، فإننا نلاحظ أن التقرير يدعو إلى بعض التدابير المخالفة لعمل مؤتمر نزع السلاح الذي هو المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح، والذي لديه جدول أعمال معين وولاية تفاوضية محددة. ويعود الأمر إلى الجمعية العامة لكي توصي المؤتمر بمهمة محددة، كما يشاهد في مشروع القرار A/C.1/47/L.28/Rev.1 الذي قدمه أمس السفير سيرفي ممثل بلجيكا*.

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد باتوكاليو (فنلندا).

أما من حيث الجوهر، فإن هذا التقرير يتضمن فيما يبدو عددا من الأفكار التي نتفق معها لأنها تعد بتحقيق النجاح في مجال نزع السلاح نفسه. من ثم، فإننا نلاحظ باهتمام توصية الأمين العام بضرورة إدماج نزع السلاح في خطة السلم والأمن الدولي، وهي التوصية التي قدمها مؤكدا على الصلة بين المشاكل في هذا المجال والقضايا ذات الطابع السياسي والاقتصادي التي سيتعين علينا أن نأخذها في الحسبان من الآن فصاعدا.

كما أننا نشاطر قلقه إزاء الخطر المتمثل في أسلحة التدمير الشامل وخطر انتشار الأسلحة وزيادة النفقات العسكرية التي تعزى أحيانا الى احتياجات أمنية مشروعة لم يجر تلبيتها بعد في بعض أجزاء العالم. ومن ناحية أخرى، فإن الحلول المنادى بها تحتاج الى مزيد من الإيضاح.

ونحن نعتقد أيضا أن أي محاولة لإقامة السلم العادل والدائم على أساس مزعزع وفكرة مثيرة للمشاكل كفكرة فرض السلم لن تكون إلا ضربا من الوهم. ومن جانبنا، فإننا نرى أنه لو أريد للسلم أن يكون دائما فلا بد له أن يكون ناشئا بحرية عن عملية تفاوضية، وهذا ينطبق أيضا على تدابير نزع السلاح.

وفيما يتعلق بشمولية نزع السلاح، فإننا مقتنعون أيضا بأنه قد يطلب من الأمم المتحدة أن تلعب دورا خاصا في تهيئة الظروف اللازمة، على المستوى الإقليمي، لتيسير اتخاذ تدابير محددة لنزع السلاح، انطلاقا من أن هذه التدابير لا يمكن النظر فيها بمعزل عن السياق العالمي ومن باب أولى بمعزل عن القدرة المدمرة للأسلحة موضوع البحث. وحيث أن لكل منطقة خصائص مميزة، فلا بد من أن يؤخذ ذلك بعين الاعتبار في أي تقييم، خاصة إذا كان الغرض منه هو إبراز الآثار الضارة التي يتسبب فيها تكديس أسلحة التدمير الشامل بشكل أكبر كثيرا مما يتسبب فيها تكديس الأسلحة التقليدية.

وبالنسبة لإعادة تنشيط مهمة نزع السلاح، فإننا ننحو الى التفكير بأنه مع أن بعض الصكوك القانونيـــة المتعددة الأطراف في هذا المجـــال قد سمحت بتحقيق قدر معين من الاستقرار، فيبدو للأسف أن هناك صكوكا أخرى تقر بعض الاختلالات القائمة بحكم الأمر الواقع في التزامات الأطراف بل إنها على ما يبدو تتجاهل بعض التعهدات التي قطعت بحرية في مطلع الأمر.

وفيما يتصل بأسلحة التدمير الشامل، ينبغي أن نلاحظ أن عملية المفاوضات الثنائية، حتى وإن سمحت بإجراء بعض التخفيضات في الترسانتين الأساسيتين لم تشمل بعد للأسف الدول النووية الأخرى. علاوة على ذلك، ينبغي، في رأينا، تعزيز هذه المبادرات عن طريق حظر جميع التجارب النووية، كتدبير إضافـي لمنع استحداث منظومـات أسلحـة جديـدة. وعلى الرغم من أن الوقف المؤقت للتجارب تدبير يمكن

أن يمهد على نحو تدريجي الطريق أمام الحظر الشامل للتجارب النووية فلا يمكن له، في رأينا، أن يكون بديلا لإبرام صك قانوني ملزم في هذا المجال، صك يجب أن يكون قبل كل شيء قابلا للتحقق.

أما اتفاقيتا الأسلحة الكيميائية والبيولوجية فيبدو لنا أنهما عنصرين تكميليين لا أساسيين في الجهود الراميـــة الى حل مشكلة أسلحة التدمير الشامل بكافة أنواعها بما في ذلك الأسلحة النووية التي لا بد أن تعطى مركز الصدارة في المفاوضات.

ولا يمكن النظر الى النضال من أجل منع انتشار الأسلحة على أنه هدف له الأولوية إلا إذا كنا نعتزم شنه بقوة وبدون استثناءات، كما يؤكد على ذلك - وبحق - التقرير. وفيما يتعلق بعدم الانتشار النووي نجد لزاما علينا أن نذكر - للأسف - أنه لم يرد ذكر أي عنصر من العناصر الأساسية للمشكلة. ولهذا السبب نود النظر بشكل أكثر تدقيقا في هذه المسألة، لكي يتسنى لنا أن نأخذ في الاعتبار كل جوانب المشكلة.

وفي مجال نقل الأسلحة، نعتقد أنه سيكون من الصعب وضع مؤشرات موضوعية تسمح، دون المساس بالأمن المشروع للدول، بتحديد مستوى يصبح فوقه نقل الأسلحة مفرطا، والأصعب من ذلك تحديد الجهاز الذي سيخول تقرير ذلك.

ونفس الانتقادات التي ذكرتها بشأن نقل الأسلحة تنطبق على مسألة الشفافية في مجال التسلح، بالإضافة الى وجود صعوبة أخرى تتمثل في احتمال عرقلة الجهـود الراميـــة الى كفالة عدم الانتشـار. وهذا يمكن أن يؤدي للأسف الى اعتماد تدابير مجحفة، ناهيك عن كل ما ينطوي عليه من انتهاكات لسيادة الدول.

وإن عملية إقامة سجل لنقل الأسلحة لا يمكن ضمانها بشكل فعال دون مشاركة عالمية وصادقة وفعالة تشمل كل الجوانب المتعلقة بالأسلحة وكل فئات الأسلحة. فبهذه الطريقة وحدها سيحقق الوضوح والانفتاح هدفهما الحقيقي، ألا وهو بناء الثقة على المستوى الإقليمي أولا مع مراعاة خصائص كل منطقة، وفيما بعد على المستوى العالمي.

وإذ أتطرق الى دور مختلف هيئات الأمم المتحدة بشكل منفرد في مجال معقد كمجال نزع السلاح، لا بد لي أن أؤكد من جديد التزام الجزائر باحترام سلطات كل هيئة من هذه الهيئات؛ ولا بد أن ينعكس ذلك، في رأينا، في توازن دقيق يأخذ في الحسبان مع ذلك الدور الهام الذي تضطلع به الجمعية العامة.

وإذ أنتقل الى الحقائق والأولويات، لا أعتقد أن من الضروري التذكير بأن الغالبية الساحقة من الدول تشاطر بدورها تقييمنا: فما زلنا نعتقد بأن حقائق الحياة الدولية لم تتغير تغيرا جذريا، وأن الأولويات في المفاوضات في مجال نزع السلاح هي نفس الأولويات التي حددت في عام ١٩٧٨ أثناء الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

في الختام، أود أن أبلغكم، سيدي الرئيس، بأن وفدي يرى تشكيل فريق مفتوح العضوية من الدول المعنية في إطار مكتب رئيس اللجنة الأولى، تكون مهمته تحديد ما يلزم عمله لمتابعة هذه الوثيقة الهامة التي تتطلب دراسة وافية منا وتبادلا متكررا للآراء لكي نتمكن من طرح أفكار جديدة في هذا المجال باستخدام كل السبل المتاحة لنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا الى المتكلم الأخير في قائمة المتكلمين في هذه الجلسة الخاصة للجنة الأولى المكرسة للنظر في تقرير الأمين العام.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥